تمرد مشاكس:
داخل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة

بقلم جون يونغ

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
DEPARTMENT OF STATE • UNITED STATES OF AMERICA •

حقوق التأليف والنشر

نُشِر في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٥
نُشِر للمرة الأولى في أيلول ٢٠١٥
الترجمة بالعربية في ديسمبر ٢٠١٦

كل الحقوق محفوظة. ويُمنع نسخ أي جزء من هذه النشرة أو حفظها في نظام استرجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل من الأشكال وبأي وسيلة من الوسائل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو بحسب ما يسمح به القانون، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع مؤسسة حقوق النسخ التصويري المناسبة. وأما فيما يخص الاستفسارات المتعلقة بالنسخ خارج نطاق ما ذُكر أعلاه، فتُرسل إلى مدير المطبوعات لدى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

سويسرا
محرر السلسلة: إيميل لو بيرن
التدقيق اللغوي: دونالد ستراشان (stracd@yahoo.com)
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)

تم الطبع في nbmedia في جنيف، سويسرا

ISBN
978-2-940548-33-0

المحتويات

الاختصارات ٥

أولاً: المقدمة والنتائج الرئيسية ٦

ثانياً: الخلفية ١٠

ثالثاً: الأزمة السياسية لمجزرة جوبا ١٣

رابعاً: تشكيل القيادة العسكرية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ١٧

خامساً: الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تتخذ شكلها ٢١

سادساً: استراتيجيات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ٢٤

سابعاً: الأعضاء والجيوش من غير النوير ٣٠

النوير في المهجر ٣٢

ثامناً: محادثات السلام التي ترعاها إيقاد ٣٤

محادثات أروشا ٣٧

اتفاق وقف الأعمال العدائية ٤٠

آلية الرصد والتحقق ٤١

تاسعاً: اتفاقيات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ٤٢

اتفاقية الناصر ٤٢

مؤتمر باجاك الأول ٤٣

مؤتمر باجاك الثاني ٤٧

عاشراً. إيقاد بلس ٥٠

حادي عشراً: العلاقات الإقليمية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ٥٣
السودان ٥٣
أوغندا ٥٤
إثيوبيا ٥٥
كينيا ٥٥
ثاني عشراً: الخلاصة ٥٧
ثالث عشراً: ملاحظات إضافية ٥٩
الحواشي ٦٦
قائمة المراجع ٦٧
نبذة عن المؤلف ٦٩
شكر وتقدير ٧٠

المختصرات والأسماء المختصرة

ANC	المؤتمر الوطني الإفريقي
AU	الاتحاد الإفريقي
CCM	حزب شاما شا مابيندوزي
COH	وقف الأعمال العدوانية
EPRDF	الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية
EU	الاتحاد الأوروبي
FPD	المعتقلون السياسيون السابقون
GNU	حكومة الوحدة الوطنية
GUN	أعالي النيل الكبرى
GRSS	حكومة جمهورية جنوب السودان
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)
IO	**SPLM-IO** (انظر أدناه)
JEM	حركة العدل والمساواة
MVM	آلية الرصد والتحقق
NCP	حزب المؤتمر الوطني
PSC	مجلس السلم والأمن
SAF	القوات المسلحة السودانية
SPLA	الجيش الشعبي لتحرير السودان
SPLM	الحركة الشعبية لتحرير السودان
SPLM/A-N	الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش- الشمال
SPLM-IO	الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة
SSDF	قوات دفاع جنوب السودان
SSLA	جيش تحرير جنوب السودان
SSRRA	لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان
UPDF	قوات الدفاع الشعبية الأوغندية

أولاً: المقدمة والنتائج الرئيسة

في أعقاب قتل الجنود والمدنيين النوير من قبل عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في منتصف شهر كانون الأول من العام ٢٠١٣، اندلعت الحرب بين حكومة جمهورية جنوب السودان (GRSS) التي يقودها سالفا كير من جهة، وما صار يُعرف بالحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة (SPLM-IO) بقيادة الدكتور رياك مشار من جهة ثانية. هذه التطورات صدمت المجتمع الدولي الذي كان يشرف في الفترة الأخيرة على انفصال البلاد عن السودان، وكان يأمل أن يؤدي هذا الانفصال إلى تحقيق السلام المستدام. وفي غضون شهر واحد من اندلاع القتال، كانت الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد) تتوسط في النزاع الأخير، وكانت تساعدها في ذلك المجموعة الثلاثية – المكونة من النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – التي أشرفت على المفاوضات التي أدت إلى انفصال جنوب السودان. وكثيراً ما عبرت حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة عن دعمهما لعملية السلام، ووقعتا على اتفاق وقف الأعمال العدائية (COH)، إلا أنهما تجاهلتا هذا الاتفاق إلى حد بعيد. وأوقِفَت عملية الرصد والتحقق، واستمرت الحرب دون هوادة، وتشرد مليوني شخص، وقُتِل عشرات الآلاف، معظمهم من المناطق التي يقطنها النوير في أعالي النيل الكبرى (GUN). وبحلول العام ٢٠١٥، أصبح من الواضح أن جهود وسطاء الإيقاد الرامية إلى تحقيق اتفاق قائم على اقتسام السلطة بين النخب السياسية السودانية في طريقها إلى الفشل، وقد انهارت هذه الجهود رسمياً في شهر آذار. وبالتوازي مع مفاوضات إيقاد في أديس أبابا، حاول قادة الأحزاب الحاكمة في إثيوبيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا أن يوفقوا بين الأجنحة الثلاثة للحركة الشعبية لتحرير السودان إما دعماً لمبادرة إيقاد، أو لإنهاء النزاع، كما هو الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا وأوغندا، بالرغم من أن الإثيوبيين انسحبوا إلى حد كبير من تلك المبادرة. وفي حين أحرز وسطاء إيقاد بعض التقدم، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يسدوا الفجوة بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة، وعارض الكثير من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة استمرار تبعية منظمتهم للحركة الشعبية لتحرير السودان ومشاركتها في عملية أروشا، كما كان يُطلق على العملية التي قادتها جنوب إفريقيا وأوغندا. ورداً على ذلك، أُعلِن عن اتفاق سلام جديد يكون له نواة إيقاد ولكنه يشمل خمس دول إفريقية غير الإيقاد إضافة إلى منظمات دولية أخرى بصفة مراقب. وأُطلِق على ذلك الاتفاق الجديد اسم إيقاد بلس (IGAD Plus).

وعلى خلفية الحرب المستمرة ومحاولات صنع السلام الفاشلة، تحاول هذه الدراسة أن تتعدى الوجه العام للتنظيم كما يقدَّم في محادثات السلام، و أن تقدم تحليلاً ومعلومات حول مختلف جوانب الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، حيث تتطرق إلى تشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة، وتحدد أسلوب العمل فيها والجهات الفاعلة السياسية والعسكرية، وتعد تقاريراً حول مؤتمرات التنظيم التي عُقدت في مدينتي ناصر وباجاك في سياق صياغة اتجاهها والمحافظة على وحدتها الهشة بين المتمردين المشاكسين. كما تناولت الدراسة التطورات العسكرية الرئيسية حتى منتصف العام ٢٠١٥، والخلافات الرئيسية داخل التنظيم، وعلاقاته مع الجهات الفاعلة الإقليمية، ومسار عملية السلام.

وتستند هذه الدراسة على عمل المؤلف الذي بدأ عشية بدء الصراع في العام ٢٠١٣ واستمر حتى منتصف حزيران من العام ٢٠١٥ في جنوب السودان وأديس أبابا، وتعتمد على المقابلات والوثائق. وقد اكتملت الدراسة قبل الصراع الذي جرى بين بعض ضباط الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة والدكتور رياك مشار والذي أدى إلى إقالة الضباط، وكذلك قبل توقيع اتفاقية السلام في آب ٢٠١٥. لذا، لم تتناول الورقة الحالية تلك المواضيع بإسهاب، ولكن تطرقت إليها باختصار في الملاحظات الإضافية في نهاية الورقة.

ومن النتائج الرئيسية للورقة ما يلي:

- ليس هناك دليل على أن الدكتور رياك مشار حاول القيام بانقلاب كما يدعي سالفا كير وتدعي حكومة جمهورية جنوب السودان. وكان السبب المباشر وراء اندلاع الحرب الأهلية هو أن عناصراً من الحرس الرئاسي من قبيلة الدينكا قتلوا النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان والنوير المدنيين في جوبا في منتصف شهر كانون الأول ٢٠١٣. ونتيجة لأعمال القتل هذه، تولد لدى أنصار النوير الشعور بالغضب، والرغبة في الانتقام، فطالبوا بمقاضاة المجرمين وعلى رأسهم سالفا كير.
- تشكل الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بصورة عفوية عقب عمليات القتل التي جرت في جوبا في عدد من المواقع في أعالي النيل الكبرى، وتكون الجناح من المنشقين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين شكلوا محلياً "الجيوش البيضاء"، ولكن الهيكل الرسمي للقيادة لم يتشكل إلا في وقت لاحق.
- من خلال المؤتمر التأسيسي الذي عُقِد في الناصر والمؤتمرين اللذين عُقدا في باجاك، صاغت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة مواقفها السياسية، وحاولت أن توحد عناصرها المنقسمة. وقد شملت القضايا الخلافية ما يلي: تحديد الأولويات في وضع اتفاقية سلام متفاوض

عليه أو السعي وراء الحرب، وعدم تناول عملية الإيقاد للسلام لمسألة قتل النوير في جوبا في كانون الأول ٢٠١٣، وفيما إذا كان على المتمردين أن يبقوا جزءاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجهود الرامية إلى المصالحة بين عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان.

- بعد التغييرات السريعة التي جرت على وضع المعركة في الأشهر الأولى من الحرب، لم يحدث سوى القليل من التغيرات المهمة على أرض الواقع حتى أشهر نيسان- حزيران ٢٠١٥، عندما أدى انهيار عملية السلام إلى تصاعد القتال في ولايات أعالي النيل الثلاث. ومع انشقاق قائد ميليشيا الشيلوك جونسون أولوني كان بإمكان الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن تحرز بعض التقدم في أعالي النيل، ولكن بفضل الدعم الذي قدمه الجيش الأوغندي والمجموعات المتمردة من السودان إلى الحكومة، وكذلك الأقلية من النوير الذين بقوا موالين للحكومة، تمكنت الحكومة من احتواء الحرب في أعالي النيل الكبرى، حيث تقاسم الطرفان المتحاربان الأراضي.
- كان الدعم الأجنبي لحكومة جمهورية جنوب السودان سبباً مهماً في استمرارها، ولكنه أدى أيضاً إلى أن يقدم السودان إمداداتٍ محدودةً من السلاح والتدريب والقواعد الخلفية إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. فتدويل الصراع هذا زاد من صعوبة حله وزاد من حدة التوتر بين السودان وأوغندا.
- القاعدة المؤسسية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ضعيفة، والسيطرة السياسية للقيادة المدنية على القائد العسكري الكبير غير كاملة، ولا يوجد إجماع حول الأهداف العسكرية والسياسية، والمواقف التفاوضية، والهيكل التنظيمي. هذه المشاكل تفاقمت بسبب الاختلافات بين القوى المسلحة للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، التي يهيمن عليها ضباط كبار سابقون في قوات الدفاع جنوب السودان والجناح السياسي بقيادة قادة سابقين في حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان.
- يسعى الدكتور رياك مشار إلى تحويل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة من مؤسسة نويرية إلى حزب وطني. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، عُيِّن أفراد غير نويريون في المناصب القيادية، كما كان هناك تمثيل لكل مجتمعات جنوب السودان في مؤتمرات باجاك الثلاثة، وقد أُطلِقت الحملات العسكرية في بحر الغزال وإكواتوريا. ولكن حتى اليوم، ما زال أغلب المقاتلين والضحايا والأراضي المسيطر عليها هم في أعالي النيل الكبرى وما زالت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة يهيمن عليها النوير.

- تركيز وساطة الإيقاد على تقاسم السلطة أمر قد تقبل به فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن يعارضه الكثيرون من كبار القادة العسكريين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ، فهم شأنهم شأن الكثير من النوير، محرضين بدافع الغضب والانتقام. ويعارض مؤيدو الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال عملية أروشا للتوفيق بين فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان وإعادتهم إلى السلطة، ذلك لأن هذه الفصائل تحمل مسؤولية الحزب في قتل الجوبا، كما أمضى الكثير من القادة العسكريين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة حياتهم المهنية في مقاتلة الجيش الشعبي لتحرير السودان، لذا فهم يعتقدون بأنهم سيهمَّشون في حال تحقق التوافق. وهكذا فاقمت الوساطة من التوترات ضمن الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة بدلاً من أن تحقق التقارب، وأصبح تحقيق السلام المستدام أكثر صعوبة.
- لم يكن لفرض العقوبات الفردية على أعضاء الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تأثير يمكن إدراكه بسهولة على تصرفات الأعضاء أو تصرفات زملائهم. وإيقاد منقسمة حول تطبيق العقوبات، حيث يعتقد بعض القادة أنهم معاقبون بسبب أفعال قام بها سياسيون، كما أن تكرر التهديات بالعقوبات وعدم تنفيذ هذه التهديدات يعني بأن الضباط لا يأخذونها على محمل الجد.
- ليس مرجحاً أن يشكل أعضاء الإيقاد بلس (IGAD Plus) الإضافيون والمؤيدون للإيقاد بلس ضغطاً على الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة لأن جيشها منيع من الضغوطات، وعلى أي حال، فقد رفضت الأحزاب الاتفاق المبدئي المقترح بسرعة. وأما الجديد باتفاق إيقاد بلس (IGAD Plus) المقترح أن كل من إيقاد والاستاذ محمود ممداني – الذي ألف الطلب المسرب إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي لتقصي الحقائق - خلصا إلى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان غير مؤهلة لإدارة البلاد. وفي حين اقترح الممداني وصاية الاتحاد الإفريقي على جنوب السودان لمعالجة هذه المشكلة، فقد حدد الإيقاد ما على الحركة الشعبية لتحرير السودان عمله واقترح هيئات مختلفة لضمان تنفيذ المنصوص.

ثانياً: الخلفية

للإلمام بالأزمة السياسية والعسكرية الحالية في جنوب السودان، لا بد من فهم جذور قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ودوافعها التي تعود إلى الحرب الأهلية السودانية الثانية. فبسبب خيبة أمل قائدي الجيش الشعبي لتحرير السودان الدكتور رياك مشار والدكتور لام أكول من قيادة الدكتور جون قرنق الدكتاتورية، فرا في العام ١٩٩١ إلى منطقة الناصر الواقعة شرقي أعالي النيل حيث أطلقا ثورتهما التي طالبا من خلالها بالديمقراطية الداخلية وبتحويل هدف النضال المسلح من أجل سودان موحد ومعاد إصلاحه ("السودان الجديد" الذي نادى به قرنق) ليصبح نضالاً من أجل تقرير المصير الوطني في جنوب السودان. وكان قرنق قد قدم إلى السلطة في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقد هزم الانفصاليين وحركة الأنيانيا الثانية النويرية (الذين انضم بعض الأعضاء منهم إلى قوات دفاع جنوب السودان ومن ثم إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة) من خلال دعوته إلى سودان موحد ومعاد إصلاحه. موقف قرنق هذا كان ضرورياً لكسب دعم المجلس العسكري الإداري المؤقت الإثيوبي (المعروف بالديرغ)، ومن خلفه المعسكر الشرقي وليبيا. في حين أن الطموحات الشخصية لريك ولام[١] لا يمكن إهمالها إلا أن النداءات من أجل الديمقراطية الداخلية وتقرير المصير من المحتمل أنه لاقى تأييد معظم سكان جنوب السودان. ولكن المتمردين الذين أصبحوا يُعرفون بفصيل ناصر لم يحظوا على الدعم الدولي والمؤازرة اللوجستية التي حصل عليها واعتمد عليها قرنق، وقد كان لهذا الوضع تأثير عليهم. وهكذا أصبح فصيل ناصر معزولاً، فالتفت إلى الخرطوم بحثاً عن الدعم الذي تطور فيما بعد وأصبح تحالفاً حقيقياً ضد الحزب الذي يقوده قرنق ووسيلةً لتقسيم المعارضة الجنوبية ولمعارضة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وكانت ذروة التحالف بين الحكومة والمتمردين في العام ١٩٧٧ عندما وُقِّعت اتفاقية الخرطوم للسلام، والتي مُنِح بموجبها جنوب السودان الحق في تقرير مصيره، ووُضِعت صيغة لتقاسم السلطة وعائدات الموارد. وبذلك شكلت الاتفاقية تمهيداً لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. وبالرغم من عدم تنفيذ بنود الاتفاق التي نصت على التصويت الرسمي على تقرير المصير، إلا أن إمكانية تطبيق هذه البنود ساهم في إبقاء القوات المتباينة التي جلبها رياك إلى الحكومة في معسكرها. واستمرت هذه القوات في مقاتلة الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى بعد أن أُحبِط رياك ومساعده الملازم تعبان دينق قاي بسبب عدم تنفيذ الحكومة للاتفاق، وبدأت رحلة عودتهما إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وبرحيل رياك وتعبان، تمكن اللواء قلواك دينق والجنرال باولينو ماتيب (المتوفيان حالياً) في نيسان ٢٠٠١ من تجميع ميليشيات وفصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان المختلفة والتي تمثل لكثير من قبائل جنوب السودان، وكذلك الأعضاء الجنوب سودانيين في القوات المسلحة السودانية تحت مظلة واحدة وهي قوات دفاع جنوب السودان (Young, 2006). وكان قلواك ضابطاً نويرياً في القوات المسلحة السودانية وكان قد شارك في انقلاب حسن الترابي وعمر البشير في العام ١٩٨٩، وشغل مناصب حكومية عديدة حيث كان محافظاً لأعالي النيل ورئيس مجلس التنسيق الجنوبي. وكان باولينو عضو سابق في أنيانا الثاني وقائد حركة تمرد وحدة جنوب السودان، ثم أصبح قائد التنظيم اللامركزي الذي زودته ووجهته إلى حد ما القوات المسلحة السودانية.

وكانت قوات دفاع جنوب السودان، وليست القوات المسلحة السودانية من قاد المعركة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في السنوات الأخيرة من الحرب. وقد سيطر عناصرها على جزء كبير من أعالي النيل الكبرى وأجزاء في شمال بحر الغزال ومناطق الفرتيت الواقعة غربي بحر الغزال. كما كان لها وجود قوي بين أعضاء القبائل الاستوائية، لا سيما قبائل باري ولاتوكا ومنداري (Young, 2012). وكذلك كانت قوات دفاع جنوب السودان، وليس الجيش الشعبي لتحرير السودان من أحاط بمعظم المدن في جنوب السودان. والأهم من ذلك وذاك أن قوات دفاع جنوب السودان حمت صناعة النفط المتمركزة في بانتيو، المنطقة التي ينحدر منها باولينو. وهكذا، أصبحت هذه القوات تسيطر على كمية من الأراضي في جنوب السودان تماثل تلك التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما أصبح حجمها لا يقل شأناً عن حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكن تحالف قوات دفاع جنوب السودان مع الحكومة السودانية كان تكتيكياً تماماً، حيث أن المتمردين يؤيدون انفصال جنوب السودان، الأمر الذي لا يمكن للخرطوم أن تتحمله.

وعلى الرغم من حجم قوات دفاع جنوب السودان، ومساحة الأراضي التي تسيطر عليها، والتأييد الشعبي الذي تحظى به، إلا أنه لم يُسمح لها بالمشاركة في عملية نيفاشا للسلام، حيث نصت اتفاقية السلام الشامل على أن تنحل "كل المجموعات المسلحة الأخرى" في غضون عام واحد. وكان ذلك حرب محققة، فلم يكن لقوات دفاع جنوب السودان النية في أن تنحل. وما حال دون حدوث ذلك، وفاة قرنق في ٣٠ تموز ٢٠٠٥. وكان قرنق قد رحب بالانشقاقات الفردية ولكنه عارض بشدة دمج قوات دفاع جنوب السودان ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث أن عدد أعضاء قوات دفاع جنوب السودان النويريين قد يطغى على داعميه البور دينكا الذين هيمنوا على قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

أما سالفا كير الذي أصبح القائد بعد وفاة قرنق، فقد استحب التهديد الذي تشكله قوات دفاع جنوب السودان على اتفاق السلام الشامل وأدرك أن دمج النوير في الجيش الشعبي لتحرر السودان من شأنه

أن يعزز من سلطته من خلال تخفيف تأثير القاعدة الشعبية لقرنق بين البور دينكا. وتلك الاعتبارات بالإضافة إلى رغبة قوات دفاع جنوب السودان في العودة إلى جنوب السودان بعد تحقيق تقرير المصير، مهدا لإعلان جوبا في شباط ٢٠٠٦ الذي دمج رسمياً قوات دفاع جنوب السودان ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجعل باولينو نائباً لقائد الجيش (الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان، ٢٠٠٦). ولم يُعطَ إعلان جوبا حقه من الاهتمام بالرغم من أنه هو – وليس اتفاق السلام الشامل – المسؤول عن وقف معظم أعمال القتال في جنوب السودان. ولكن على الرغم من أن إعلان جوبا كان أهم نقطة في عملية السلام الأوسع، فإن معارضة كبار الضباط البور دينكا الموالين لقرنق في الجيش الشعبي لتحرير السودان والعقبات التي يضعونها أمام دمج قوات دفاع جنوب السودان تسببت في الشعور بالمرارة الدائمة وكان لها علاقة رئيسية بالحرب الأهلية اللاحقة، ولا سيما أن ضباط سابقين في قوات دفاع جنوب السودان اشتكوا من التهميش والافتقار إلى فرص التعليم وحصول الدينكا على الترقيات أكثر منهم.

ثالثا: الأزمة السياسية لمجزرة جوبا

على الرغم من أن سالفا كان إسمياً الرجل الثاني في التسلسل الهرمي للحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس أركان الدفاع، إلا أن قرنق لم يدعه يشارك في اتخاذ القرارات المهمة، وكان سالفا يُعتبر وكيل غير محنك لقائده. وفي العام ٢٠١٤ اشتبه قرنق بأن سالفا يقوم بمحاولة انقلاب، لذا عينه فريق ركن في الجيش وأحاله على التقاعد من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبعد وفاة قرنق، تخوفت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان من أن يصبح سالفا قائداً للحزب، وبعد الانفصال، قائداً أعلى للقوات المسلحة ورئيساً، ولكن بسبب الطابع العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان وموقع سالفا ضمن التسلسل الهرمي كالرجل الثاني بعد قرنق، فإن معارضته قد تؤدي إلى حرب أهلية. لهذا السبب، تم قبول سالفا قائداً، ولكن الكثيرون في الأجنحة كانوا ينتظرون فرصتهم للاستيلاء على السلطة وفي مقدمتهم رياك. هذا التنافس الداخلي أصبح في ذروته في مؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام ٢٠٠٨ عندما حث سالفا الحضورَ على قبول جيمس واني إيقا، المتحدث الاستوائي للجمعية الوطنية، كنائب للرئيس ليحل محل رياك في انتخابات العام ٢٠١٠، وقبول تعبان دينق كأمين عام للحركة الشعبية لتحرير السودان بدلاً عن باجان أموم (Young, 2012، ص. ١٤٢)، وهكذا كاد الحزب أن يتفكك ، لذا جيء بأطراف خارجية للتوسط وللحفاظ على الوضع القائم بإبقاء رياك نائباً للرئيس، وباجان أميناً عاماً للحزب. إلا أن رياك وباجان وأرملة قرنق، ريبيكا نياندنغ أوضحوا رغبتهم في الرئاسة في المستقبل، في حين أشار جيمس أنه يرغب في الرئاسة في حال تنحى سالفا طوعياً.

ونظراً لأداء الحركة الشعبية لتحرير السودان السيء، وتفشي الفساد فيها، إلى جانب انهيار النظام المدني في أجزاء كثيرة من البلاد، لا سيما في أعالي النيل، واستمرار التوترات مع الخرطوم حول ترسيم الحدود ورسوم عبور النفط، والمتمردين الذين يعبرون الحدود، كانت حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان تعاني من أزمة مستمرة. كما أن هذه المشاكل عززت من سخط الأعضاء النوير السابقين في قوات دفاع جنوب السودان الذين ادعوا بأنهم تعرضوا للتمييز ضدهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي الوقت الذي كان يتم فيه إضعاف سالفا على الصعيد السياسي، خسر سالفا أيضاً تأييد الضباط النوير السابقين في قوات دفاع جنوب السودان الذين كانوا يتطلعون إلى رياك وبالأخص باولينو في تولي القيادة. ولكن القيادة العليا في الجيش الشعبي لتحرير السودان همشت باولينو الذي كان مريضاً، في حين وجه رياك جهوده نحو بناء دائرة انتخابية وطنية متجاهلاً إلى حد كبيرقاعدته النويرية.

في تلك الأثناء، عانت البلاد من سلسلة من حركات التمرد، من بين أكبر التمردات الثلاث كان التمرد الذي قاده اللواء جورج أثور، النائب السابق لرئيس أركان الدفاع للتوجيه المعنوي، الذي غادر إلى الأحراش بعد أن زعم أن الحكومة انتزعت منه فوزه في انتخابات حكم ولاية جونقلي، والتمرد المورلي الذي قاده ديفيد ياو ياو الذي نادى بالحكم الذاتي لقبيلته، والتمرد الذي قام به جيش تحرير جنوب السودان، وهو فصيل معظمه مكون من أعضاء سابقين في قوات دفاع جنوب السودان وبقي مع القوات المسلحة السودانية بعد إعلان جوبا.

وعمل جيش تحرير جنوب السودان على طول حدود ولاية الوحدة، وكان معظم عناصره من بول نوير، على الرغم من أن أحد فصائله كان من الشيلوك. وكانت تعبئة جيش تحرير جنوب السودان مهمة من أجل مواجهة حكومة ولاية الوحدة بقيادة تعبان دينق الذي احتُجِز لأنه هزم بالاحتيال أنجلينا تيني، زوجة رياك في انتخابات حكم الولاية في العام ٢٠١٠. وبقيت قيادة جيش تحرير جنوب السودان ضعيفة إلى أن انشق اللواء بيتر قديت من الجيش الشعبي لتحرير السودان وتولى قيادة جيش تحرير جنوب السودان. وقد رافق قديت بول تشول قاتكوث، وهو من قبيلة جيكاني نوير وكان متحدثاً سابقاً باسم جيش قوات تحرير السودان، كما كان عضواً في برلمان حكومة جمهورية جنوب السودان. وبدأ قديت هجومه على ولاية الوحدة بدعم من القوات المسلحة السودانية في العام ٢٠١٢، وعندما فشل الهجوم، عاد إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، تاركاً معظم قواته لقيادة اللواء بابيني مونتيل.

هذه الهجمات التي دعمتها الخرطوم زادت من التوترات بين البلدين. وفي محاولة للتخفيف من حدة التوترات على طول الحدود، ورداً على الخلافات حول تسعير عبور النفط، وبالوقت ذاته، لتحميل بعض أعضاء الحكومة المسؤولية عن الفشل المتزايد، قام سالفا بتغييرات رئيسية على تشكيل حكومته حيث أقال بعض القادة الأساسيين بمن فيهم، باجان أموم، ودينق ألور كول (وزير مجلس رئاسة الوزراء)، وجون لوك جوك (وزير العدل)، وقير شوانق ألونق (وزير الداخلية)، وأوياي دينق أجاك (مكتب رئيس شؤون الأمن الوطني)، ومادوت بيار (وزير الاتصالات)، وماجاك داقوت (نائب وزير الدفاع)، وسيرينو هيتنق (وزير الثقافة)، وكوستي مانيبي (وزير المالية)، وإيزيكيل لول جاتكوث (سفير سابق في حكومة الجنوب الانتقالية لدى الولايات المتحدة، وبعد الاستقلال، رئيس العلاقات الثنائية في جوبا)، و تشول تونق مايايا (الحاكم السابق لولاية البحيرات). وكانت الإقالات بسبب "سوء الإدارة" الذي فهمه البعض إشارة إلى الفساد. وربما كان الكثير من هؤلاء الأفراد مذنبين بالفعل بسبب سوء إدارتهم وفسادهم، ولكن من المؤكد أنهم أيضاً اتبعوا سياسة قرنق في "السودان الجديد" وأنهم دعموا المجموعات المتمردة في السودان، لذا عملت الخرطوم كل جهدها من أجل إزاحتهم. وحل محل هؤلاء الوزراء المقالين وزراءٌ أصدقاء للخرطوم منهم الدكتور رياك قاي، النائب السابق لرئيس حزب المؤتمر الوطني، وأليو أيمي،

وتيلار دينق، وفي الخلفية وكيل الأمن توت قاو المعروف أيضاً "بابن البشير". وكان للسفير السوداني في جنوب السودان آنذاك والمسؤول الرفيع المستوى في حزب المؤتمر الوطني، الدكتور مطرف صديق تأثير على هذه التغييرات الكبيرة في الحكومة وعلى الجهود الأوسع المبذولة لتحسين العلاقات مع الخرطوم.

ولكن هذه التغيرات لم تخفف من المشاكل مع الخرطوم إلا مؤقتاً، واستمرت الخرطوم في الضغط على سالفا لكي يتوقف عن تقديم الخدمات الاستخباراتية لمساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال والمتمردين الدرافوريين في حركة العدل والمساواة، ولكن سالفا لم يفعل بسبب إما عدم قدرته على ذلك أو عدم رغبته بذلك. وقد انعكس دعم جوبا وكامبالا للمتمردين السودانيين في دعم الخرطوم لجيش تحرير جنوب السودان الذي كان يعمل من قواعد على طول حدود ولاية الوحدة في جنوب كردفان. هذه المشاكل الأمنية تداخلت مع قرار حكومة جمهورية جنوب السودان بإيقاف إنتاج النفط كوسيلة للضغط على الخرطوم، ولكن ما حدث أن جوبا أول من تراجعت عن القرار واستأنفت الإنتاج ولكن بعد أن خسرت مبلغاً كبيراً من العائد.

وبعد أن كان سالفا وتعبان في السابق على توافق ضد رياك، اتهم سلفا تعبان بالانحياز إلى رياك، وبأنه استبدله بالدكتور جوزيف مونيتويل في حكم ولاية الوحدة. ولكن نظراً للتأييد الذي يحظى به تعبان داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولا سيما من قبل رئيس هيئة الأركان العامة جيمس هوث ماي، فذلك كان ممكناً فقط بمساعدة جيش تحرير جنوب السودان وقائده بابيني، شقيق جوزيف الذي عاد مع جيشه إلى ولاية الوحدة، وقد قدمت القوات المسلحة السودانية الدعم من أجل هذه العملية وزودت جيش تحرير جنوب السودان بالعتاد العسكري، على أساس أن تعبان الذي لا يثقون به سيستبدل بجوزيف الذي كان في السابق حاكم ولاية الوحدة عندما كانت تحت سيطرة الخرطوم. وبسبب مساهمة بابيني في العملية، تمت ترقيته إلى رتبة فريق، ووُضِع اتفاق لادماج جيش تحرير جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ومع تطور الأزمة الداخلية، ارتد سالفا على رياك، فقلل في البداية من صلاحياته، وثم عزله من منصبه كنائب الرئيس في تموز ٢٠١٣. وقبل رياك قرار عزله، وطلب من أتباعه عدم الرد، فلم يردوا، ولم يُعرف سبب عدم الرد إن كان استجابة لطلب رياك، أو لأنهم لم يكترثوا للأمر. وفي تلك الأثناء، بدأ رياك في العمل مع أعضاء قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان السابقين ليحل محل سالفا وليكسب دعمهم من أجل الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٥.

وفي حين يعزو الكثير من المحللين سبب الحرب إلى منافسة القادة على السلطة، إلا أن الأعضاء النوير ومؤيدي الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة لا يرون ذلك، بل يفسرون سبب رفع السلاح ضد الدولة على أنه نتيجة لقتل النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقتل المدنيين في جوبا من

قبل الحرس الشخصي لسالفا في ولاية واراب مسقط رأس سالفا في منتصف شهر كانون الأول ٢٠١٣. وتوصلت مجموعة الأزمات الدولية إلى نتيجة مشابهة مفادها: "الاستهداف الممنهج للمدنيين النوير في جوبا في الأيام التي تلت ١٥ كانون الأول ربما كان العامل الأهم في تعبئة النوير للالتحاق بحركة مشار" (ICG, 2014، ص. ١٧).

وبدأ التمرد عفوياً ولم يكن لرياك عليه سلطة تُذكَر فقد كان رياك قد فر من جوبا بعد أن هاجمت قوات سالفا منزله وقتلت كل حرسه الشخصي. وتشير التحليلات المتعمقة إلى أن من أسباب الحرب الصراع بين النخبة في الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل السلطة، وتفكك الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش، وضعف قيادتها، وافتقارها إلى الأيديولوجية الموحدة، وضعف المشاعر الوطنية، والطابع القبلي في البلاد وفي داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش، والتوترات الناتجة عن عدم ضم الضباط والجنود السابقين في قوات دفاع جنوب السودان إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفشل عملية إيقاد للسلام. ومن المستبعد أن يكون الرئيس موسيفيني قد اقتنع بمزاعم سالفا عن الانقلاب، ولكنه كان قد فقد الثقة برياك عندما قاد الأخير جهود الوساطة بين كامبالا وجيش الرب للمقاومة. ولذلك، خلُص موسيفيني إلى أن مصالح أوغندا من شأنها أن تتقوض بانتصار النوير الذي يقودهم رياك، وبالتالي أرسل جيشه للدفاع عن النظام.

رابعاً: تشكيل القيادة العسكرية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة

ما أصبح في نهاية الأمر الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، كان في البداية حركة محلية معارضة يقودها ضباط سابقون رفيعو المستوى في قوات دفاع جنوب السودان كانوا قد فروا من جوبا خوفاً على حياتهم وسعياً وراء ملاذ، باستثناء الجنرالين السابقين في قوات دفاع جنوب السودان بيتر قديت وجيمس كوانغ اللذين كانا ضابطين عاملين في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يكن له هياكل تنظيمية رسمية، ولم يكن يجمع أعضاءها أكثر من الشعور بالغضب، والرغبة في الانتقام، وشعور قوي بالترابط كونهم من النوير، مع ذلك قاتلوا الحكومة والجيش الأوغندي. وهكذا، نشأت الحرب قبل أن يتولى رياك وتعبان والأعضاء الآخرون السلطة في الحركة. وفي تلك المرحلة الأولى من الحرب، كانت قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تتكون من مقاتلين غير نظاميين في "الجيش الأبيض" كان معظمهم قد قدم من مجتمعات لو وقاوار من جونقلي، ومجتمعات قاجوك وقاجاك من أعالي النيل، ومن منشقين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن أهم الانشقاقات التي تعرض لها الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت من الفرقة ٨ (جونقلي)، والفرقة ٤ (الوحدة)، والفرقة ٧ (جنوب أعالي النيل)، أي الفرق التي كانت تتكون أساساً من الجنود النوير الذين فروا إلى مناطق متوافقة عرقياً (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤). وكما انشق أيضاً عناصر نويرية من الفرقة ١ (شمال أعالي النيل)، والفرقة ٢ (الاستوائية)، والفرقة ٦ (الفرقة المتنقلة) ولكن بأعداد أقل، في حين حدثت انشقاقات قليلة من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركزة في بحر الغزال العظمى. ذلك عدا عن الانشقاقات عن الشرطة وقوات الحياة البرية وإن كانت بأعداد أقل. أما الجنود النوير الكثيرون الآخرون، فمنهم من عاد إلى حياته المدنية، في أعقاب عمليات القتل بجوبا، ومنهم من بقي في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقاتل رجال قبيلته.

وجاء كل القادة العسكريون رفيعو المستوى الأصليون في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة من قوات دفاع جنوب السودان باستثناء واحد. وبعضهم كان ضابطاً في القوات المسلحة السودانية، وبعضهم تتبع أصوله السياسية التي تعود إلى أنيانيا الثانية التي قاتلت الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان يقوده قرنق منذ نشأته في العام ١٩٨٣. وعلى الرغم اختلاف خلفيات هؤلاء القادة ، ألا أنهم جميعاً يشتركون بتاريخ واحد هو معارضتهم للجيش الشعبي لتحرير السودان التي لم تنتهِ مع توقيع إعلان جوبا. وفي أثناء مجزرة جوبا، انشق بعض القادة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في حين تقاعد البعض الآخر قسراً أو اعتُقِل في الأونة الأخيرة. وهكذا سُجِن اللواء غابرييل تانق (جينيا) والعميد

توماس مابوار لمدة سنتين ولم يُفرَج عنهما إلا مؤخراً، وكانت تهمتهما بأنهما كانا معارضين للحكومة وأنهما كانا في طريقهما للانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان عند اندلاع الحرب التي فرا بعدها من جوبا إلى موطنهما فانجاك. وكان اللواء سايمون غاتويتش قد اعتُقل من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان لمدة ٨ أشهر لأسباب غامضة ولكنها تتعلق بالشك بولائه، ثم أُفرج عنه قبل أربعة أشهر من حدوث مجزرة جوبا، ففر إلى أكوبو موطن اللو نوير ومسقط رأسه. وكان العقيد تشايوت مانيانق قد تقاعد قسراً من الجيش الشعبي لتحرير السودان، الأمر الذي آلمه كثيراً حيث كان قد قضى السنوات الأخيرة في مالاكال ولم يفعل الكثير عندما اندلع القتال. ويبدو أن رئيس هيئة الأركان في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الجنرال النويري جيمس هوث ماي، الذي طالما كان موالياً لقرنق ومن ثم لسالفا، اعترض على الاعتقالات، ولكن أجهزة المخابرات نقضت الاعتراض. وكان اللواء قاروث جاتكوث، مفوض محلية ناصر- مسقط رأسه- المفوض الذي شغل منصبه فترة أطول من باقي أقرانه، إلى أن أُقيل بسبب الشكوك في ولائه، ثم أصبح مستشاراً لحاكم أعالي النيل إلى أن اندلعت الحرب. أما اللواء بيتر قديت، كان استثناء حيث كان قائد الفرقة ٨، وعندما حدثت مجزرة جوبا ترك جوبا ليتولى قيادة قواته في بانبادية الواقعة على بعد ٣٠ كم من بور، عاصمة ولاية جونقلي.

أما القائد الوحيد في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة الذي لم يخدم في السابق في قوات دفاع جنوب السودان، فكان اللواء جيمس كوانغ من قبيلة جيكاني نوير من الناصر، وهو قائد الفرقة ٤ في ولاية الوحدة، ويحظى على احترام الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالنسبة للواء الدينكا داو أتورجونق، نائب رئيس هيئة الأركان في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد نافس في انتخابات حاكم شمال بحر الغزال، ويعتقد بأن بول ملونق انتزع منه فوزه في انتخابات العام ٢٠١٠ (وأصبح بعد ذلك حاكم الولاية، ويشغل حالياً منصب رئيس أركان الدفاع في الجيش الشعبي لتحرير السودان). أما الفريق المتقاعد ألفريد لادو قور، وهو باري من جوبا، فقد فر من العاصمة وحاول أن يشن تمرداً، إلا أنه فشل في ذلك وغادر إلى كينيا وإثيوبيا، ومنذ ذلك الحين لم يعد ناشطاً في المجال السياسي.

وعسكرياً، تتكشفت الأحداث بوتيرة مثيرة بعد عمليات القتل في جوبا، ففي ١٩ كانون الأول، استولت قوات قديت ووحدات من الجيش الأبيض على بور بعد أن فر معظم الجنود في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٢٠ كانون الأول، نشب قتال بين الجنود الدينكا والنوير في ثكنات روبكونا التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، ووقف حينها جيمس كوانغ إلى جانب الجنود النوير- ربما- حفاظاً على حياته. وفي اليوم التالي، استولى الجنود النوير على بانتيو، عاصمة ولاية الوحدة، وأعلن جيمس أنه أقال حاكمها الدكتور جوزيف مونيتويل، وعين نفسه "الحاكم العسكري". وفي وقت لاحق، تحالف مع رياك، ولم تكن حركته آنذاك قد اتخذت شكلاً تنظيمياً بعد. وفي تلك الأثناء، فر الدكتور جوزيف إلى محلية مايوم التي

أصبحت في ما بعد المحور الرئيسي للصراع بين الطرفين المتحاربين. وفي أثناء ذلك القتال الذي جرى في شهري كانون الأول وكانون الثاني، تعطلت حقول النفط. وفي ٢٤ كانون الأول، استولت حكومة جمهورية جنوب السودان على بور مجدداً، ولكن بعد أسبوع، استعاد مقاتلوا الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة وقوات الشباب الغير نظامية سيطرتهم على المدينة. واستمر القتال خلال تلك الفترة في ملكال، وكانت السيطرة على عاصمة أعالي النيل أو أجزاء منها تنتقل من طرف لطرف. وفي ١٠ كانون الثاني بدا الجيش الشعبي لتحرير السودان مسيطراً على بانتيو، وفي ١٨ كانون الثاني استولت قوات مشتركة من الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية على بور، وبعد يومين، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يسيطر على ملكال. واستمر القتال في ملكال وفي محيطها حتى أصبحت تحت السيطرة الكاملة للجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر نيسان. وفي ١٥ نيسان استعادت قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بانتيو التي ما لبثت بعد ذلك بوقت قصير أن وقعت مجدداً بيد الجيش الشعبي لتحرير السودان. أما المناطق الأخرى من أعالي النيل الكبرى، فهي الأخرى كانت تنتقل من طرف لطرف، ولكن خلال الفترة من نيسان ٢٠١٤ حتى نيسان ٢٠١٥، ترسخ الوضع العسكري حيث سيطرت حكومة جمهورية السودان على عواصم أعالي النيل الكبرى الثلاثة، وسيطر المتمردون على مناطق ريفية كثيرة في جونقلي وأعالي النيل، ومناطق أخرى أقل في الوحدة.

وفي نيسان وحزيران ٢٠١٥، تابعت القوات الحكومية هجماتها على جونقلي. وتقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج منطقته بين بانتيو وروبكونا، وسار جنوباً حتى وصل إلى محليتي كوش ولير، وغرباً إلى ماينديت. وفي تلك الأثناء، تشرد الكثير من الناس، وارتُكبت الأعمال الوحشية على نطاق واسع، وكادت أن تتسبب في حدوث مجاعة. وبحلول نهاية شهر أيار، سيطرت القوات الحكومية على كل الولاية تقريباً. أما ما كان يحدث في أعلي النيل في تلك الأثناء، فقد ترك قائد ميليشيا الشيلوك، اللواء جونسون أونولي تحالفه مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ثم قاتل مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، الأمر الذي غيَّر من استناد السلطة في الولاية إلى الأساس العرقي، وأدى إلى قدوم أعداد كبيرة من العتاد العسكري وعدد من السفن الحربية والذخائر إلى قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة المستنفذة. ولطالما كان تحالف جونسون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ضعيف لأن هدفه الأساسي كان حماية مصالح الشيلوك. وكان التحدي الأكبر هو الدينكا الذين شكلوا العمود الفقري للجيش الشعبي لتحرير السودان والذين كانوا قد شردوا الكثير من الشيلوك إلى الضفة الشرقية من النيل، وادعوا بأن ملكال مدينتهم، في حين لم يكن لدى الشيلوك نزاعاً من هذا القبيل مع النوير. تلك المشاكل لم تُحَل أبداً، فنفر جونسون وأنهى تحالفه مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ثم ما لبث أن تحالف مع الجيش الشعبي لتحرير حنوب السودان المعارضة.

وعقب انشقاق جونسون، سحب الجيش الشعبي لتحرير السودان قواته من دوليب هيل. وفي ١٥ أيار، احتلت قوات غابرييل تانق المدينة، وتابعت مع ميليشيا جونسون واحتلت ملكال. ولم يمض وقت طويل حتى احتلت المدن الأخرى على طول النيل ومنها أكوكا وكودوك وميلوت. ولكن ما لبثت ميلوت ومن ثم ملكال أن عادتا إلى سيطرة الحكومة لأن معظم قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة والجيش الأبيض غادروا المنطقة للتقدم نحو بالويتش وحقول النفط. وفي مراحل أخرى من الحرب، أبلغت القيادة العسكرية في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أنها كانت تقاتل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال التي يقودها مالك عقار من النيل الأزرق، والمقاتلين النوبة في الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال، وجنود حركة العدل والمساواة، فضلاً عن القوات الحكومية.[٢] وأثناء تقدم الحركة الشعبيةة لتحرير جنوب السودان المعارضة وقعت أجزاء كثيرة من النيل في قبضتها، ولكن عادت وخسرت الكثير منها عندما ترك الجيش الأبيض ساحة المعركة.

واتسمت الحرب بتغير الأطراف المسيطرة على الأراضي على نحو سريع، ولكن خلال معظم الفترة التي خضعت للدراسة، كانت قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تسيطر على محليات أكوبو، وفانجاك، ونايرول، وبيجي في لاو وقاوار، ومحليات أورور. وفي أعالي النيل، سيطرت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة على الأدوك، ودودوك، ودوليب هل، وكونقوتشوك، ومايويت، وباجاك، وأولانق، والضفة الغربية من النيل، وجزيرة كاكا، ومعظم محلية ناصر ولكن ليس مدينة ناصر. ونتيجة لهجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان وجيش تحرير جنوب السودان في نيسان وأيار ٢٠١٥، سيطرت الحكومة على معظم ولاية الوحدة، في حين تراجعت قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة إلى المناطق الواقعة على طول الحدود السودانية، ولكن بعد حصولها على إمدادات جديدة من القوات المسلحة السودانية، استطاعت استعادة بعض الأراضي، وإن بقيت معظم الولاية تحت سيطرة الحكومة. وفي بحر الغزال، نفذت قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة عمليات حرب العصابات في أجزاء من غرب أويل وشمالها بالقرب من حدود ولاية شرق دارفور السودانية، وكذلك نفذت أيضاً هجمات حرب العصابات في غرب بحر الغزال بالقرب من واو، ولكنها لم تستطع أن تُخضع الأراضي لسيطرتها إلا لفترة قصيرة. وفي غرب الاستوائية، عملت القوات المتمردة في محيط مندري التي كانت تسيطر عليها لفترة وجيزة، وفي منطقة نمولي، مسقط رأس قائدها اللواء مارتن كيني، والواقعة على الحدود الأوغندية. ولكن المتمردين عملوا كقوات حرب عصابات ولم يتمكنوا من احتلال القرى أو المدن.

خامساً: الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة تتخذ شكلها

رد القادة العسكريون الجدد في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة سريعاً على عمليات القتل التي نُفِّذت في جوبا، حيث حشدوا مجتمعاتهم المحلية واستعدوا للحرب، ولكن القادة المدنيين لم يجمعوا أنفسهم ويعملوا معاً بذات سرعة العسكريين. وبعد أن فر رياك وزوجته أنجلينا وتعبان دينق من جوبا، أنقذهم بيتر قديت، وبدأوا رحلة طويلة عبر جنوب السودان لاصطحاب تعبان إلى أديس ابابا حيث تولى قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في المفاوضات التي بدأتها الإيقاد، بينما بقي رياك وأنجلينا في الميدان محاولين إعادة تنظيم قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة من إحدى القواعد في الناصر.

وفي تلك الأثناء، اعتُقل كل من باقان أموم، ودينق ألور كول، وجون لوك جوك، وقير شوانق ألونق، وأوياي دينق أجاك، ومادوت بيار، وماجاك داقوت، سيرينو هيتينق، وكوستي مانيبي، وإيزيكيل لول جاتكوت، وقُدِّموا للمحاكمة لاتهامهم بالمشاركة في انقلاب رياك مشار المزعوم. أما الدكتور بيتر أدوك، فقد اعتُقِل لفترة قصيرة ثم أُفرج عنه ووُضِع قيد الإقامة الجبرية بسبب سوء حالته الصحية. وتحت ضغط كبير من المجتمع الدولي ورياك، سُلِّم سبعة معتقلين إلى حكومة كينيا في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤. وانتقل هؤلاء المعتقلون بعد ذلك إلى أديس أبابا حيث وافقت هيئة الإيقاد على مشاركتهم في المفاوضات بشكل مستقل، الأمر الذي فاجأ رياك لأنه كان يرجو أن ينضموا إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. وبقي أربعة معتقلين – باقان، وأوياي، وماجاك، وإيزيكيل – رهن الاعتقال حتى أيار ٢٠١٤ عنما أُفرج عنهم هم أيضاً بسبب عدم وجود القرائن وبسبب الضغط الدولي المستمر.

وانضم إيزيكيل إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بعد أن خطط بيترأدوك للهرب من جنوب السودان وذهب إلى أديس أبابا حيث انضم هو الآخر إلى الحركة. وكان بيتر من قبيلة الشيلوك، وهو مؤلف بارع وشغل مناصباً وزارية في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جمهورية جنوب السودان. وقبل أن يفر بيتر من إقامته الجبرية في جوبا، أدان علناً الحركة الشعبية لتحرير السودان وأنهى عضويته في الحزب. وبدت ربيكا نياندينق، أرملة الراحل جون قرنق منحازة في البداية إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة قبل أن تنجذب تدريجياً إلى أولئك الذين سيطلق عليهم اسم المعتقلين السياسيين السابقين، ولكنها لم تنضم إليهم رسمياً. أما ابنها مابيور قرنق، فقد انضم إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وعُيِّن المتحدث باسم الحركة، فكان ذلك ضربة

موفقة بالنسبة لرياك الذي كان تواقاً لإقامة علاقات مع الدينكا، ولا سيما مع نجل المؤسس الأول للحركة الشعبية لتحرير السودان.

ومن قادة الحركة الأوائل:

- بيتر بار، وكان وزيراً للتربية والتعليم في حكومة جونقلي، فر من الولاية متخذاً طريقه إلى أديس أبابا حيث كان مسؤولاً عن التعليم.
- حسين مار، وكان نائباً لحاكم ولاية جونقلي لفترة طويلة، وناب عن الحاكم في فترة أعمال القتل التي جرت في جوبا، وادعى بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان حاول اغتياله، فاتبع ذات الطريق الذي اتبعه حسين إلى أديس أبابا، وهناك عينه رياك في اللجنة الإنسانية. وحسين وبيتر كلاهما كانا من القيادات الأولى البارزة في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة.
- اللواء ألفريد لادو قور، وهو زعيم سابق لحركة الأنانيا، ووزير حكومة، وهو باري من جوبا، حاول تنظيم قوات مناهضة للحكومة في ولاية الاستوائية قبل أن يُنقل عبر البلاد من قبل الجنود النوير، ومن ثم رحل إلى أديس أبابا حيث عُيِّن نائباً لقائد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة.
- الدكتور ديو ماثوك دينق ول، وهو أكاديمي دينكي من شمال بحر الغزال، ومسؤول سابق في حزب المؤتمر الوطني، وأستاذ مساعد في مركز السلام والدراسات التنموية في جامعة جوبا، غادر الخرطوم قاصداً إلى أديس أبابا عندما اندلعت أعمال القتال، وهناك عينه رياك مديراً للعلاقات الخارجية وكان نائبه إزيكيل لول.
- غابرييل تشانقسون، وهو جيكاني نوير ورئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة، قضى الأشهر الأولى بعد مجزرة جوبا في مخيم النازحين التابع للأمم المتحدة، ثم فر بعد ذلك إلى نيروبي ومنها إلى أديس أبابا. وغابرييل مسؤول عن التمويل، وهو المجال المناسب له نظراً لخبرته السابقة في المجال المصرفي، كما كان أيضاً، ولفترة قصيرة، وزيراً للمالية متميزاً في حكومة جمهورية جنوب السودان.
- أقري إيزبون إيدري، وهو من مندري، وكان مدير بنك النيل التجاري قبل أن يفر من جوبا، وعُيِّن نائباً لتعبئة الموارد والتمويل.
- الدكتور ريتشارد مولا، وهو من مندري ونائب سابق في البرلمان، ويقال بأنه هزم كوستي مابيني كمرشح مستقل في انتخابات العام ٢٠١٠، وعُيِّن رئيساً للجنة العدالة في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة.
- ماناوا بيتر، وهو لو نوير من أكوبو ووزير سابق في جونقلي، ونائب امابوار قرنق.

- رمضان حسن لاكو، وهو مسؤول سابق في حزب المؤتمر الوطني من مندري، ونائب سابق في البرلمان، وعُيِّن مديراً للتنظيم في مكتب الرئيس.

ومن المفترض أن يرأس كل رئيس لجنةً مكونةً من ١٥ عضو يُختاروا بتوصية من الرئيس، إلا أن هذه القاعدة ما زالت قيد التنفيذ. ويشغل جيمس قديت منصب المتحدث الشخصي باسم رياك، في حين عُيِّن العقيد جيمس لوني، وهو مدير في مكتب باولينو ماتيب في قوات دفاع جنوب السودان، متحدثاً رسمياً باسم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة.

أما المنشقون البارزون الذين لم يلتحقوا بالحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أصبحوا يُعرفون بالمعتقلين السياسيين السابقين أو (مجموعة العشرة)، وأصبح باقان الزعيم الاسمي لهم. ويفتقر المعتقلون السياسيون السابقون إلى القوات العسكرية، وليس لديهم الدعم الشعبي الكبير، ولكن نظراً للمناصب الرفيعة التي شغلوها سابقاً في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ففي الكثير من الأحيان ينجذب إليهم صانعو السلام الذين يبحثون عن أرضية مشتركة بين الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة والحكومة.

وقد اتهم المعتقلون السياسيون السابقون كلاً من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بالنزعة العسكرية وباستبعادهما لهم من عملية السلام، وقد سعوا لتحقيق مصالحهم من خلال محاولتهم أن يتوسطوا بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وأن يكونوا طرفاً فعالاً في عملية المصالحة بين الأحزاب. ولكن النتائج اختلطت. فبالرغم من أن رياك تودد لهم وكان قد رحب بهم في مخيمه، إلا أن أعضاء الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة شتموهم واتهموهم بالفساد أثناء وجودهم في الحكومة، وبأنهم شجعوا على الحرب، وأنهم استغلوا محادثات أروشا (انظر أدناه) لنقلهم إلى السلطة. والسجناء السياسيون السابقون مقربون من الرئيس الكيني، أوهورو كينياتا الذي كان مسؤولاً إلى حد بعيد عن خروجهم من السجن، والذي مول إقامتهم المطولة في نيروبي، الأمر الذي تسبب في إزعاج منتقديه.

سادساً: استراتيجيات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة

ما زالت الاستراتيجية العسكرية والسياسية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة غير واضحة بسبب عدة عوامل: اتخاذ الحركة شكلها العسكري والسياسي بطريقة عشوائية، وافتقارها مبدأيا إلى القيادة الرسمية، وافتقارها إلى الخدمات اللوجستية، وإهدارها للفرص، والصعوبات في تنسيق القوات النظامية والغير نظامية، وتسارع الأحداث، ورد الإيقاد السريع في تنظيم عملية للسلام، والانقسام الكبير ضمن الحركة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تنفيذ الاستراتيجيات بالرجوع إلى القرارات الصادرة عن المؤتمرات، ولا سيما اجتماعات ناصر الأولية التي لم يحضرها إلا القليل من القادة العسكريون. وهنا تكون الأفعال هي الحكم الأساسي للمواقف والمشاعر، وليس الأقوال والادعاءات. ويبدو جلياً أن رياك وتعبان لم يكونا قط ملزمين بحرب طويلة الأمد، بل كانا يأملان بتحقيق انتصارات عسكرية سريعة تكون أساساً يستخدمانه في ضغط مطالبهما على طاولة السلام. وتطلع القائدان إلى الانضمام مجدداً إلى حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان وتقديم الإصلاحات المطلوبة وعلى رأسها الفيدرالية، بالنسبة إلى رياك، والتحضير لانتخابات العام ٢٠١٥ التي سيكون فيها المرشح الرئاسي عن الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهكذا كانت استراتيجيته قصيرة الأمد، وإصلاحية، وبرامجها ضعيفة، وتفتقر إلى الرؤية الجوهرية. وعلاوة على ذلك، فمن المشكوك فيه أن هذا النهج هو مشترك بين معظم القادة السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، أو حتى قادتها العسكريون.

وتطورت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة لتضم الكثير من التيارات السياسية، ولكنها اعتمدت رسمياً البنية الفوقية للحركة الشعبية لتحرير السودان وبرنامجها الذي لا يعنى الكثير في الوضع الذي وجد فيه مؤيدو الحركة أنفسهم. وكان رياك وتعبان وأنجلينا وعدد قليل من السياسيين من أقوى أنصار الحفاظ على الارتباط بالحركة الشعبية لتحرير السودان، بينما كان معظم الأعضاء يفضلون إنهاء هذا الارتباط. ويعتقد أعضاء الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن تعرض رياك للسخرية نتيجة انشقاقه عن الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام ١٩٩١ أشعره بضرورة إظهار تماسكه من خلال التشبث بحزب حاكم ما زال يحتفظ ببعض الشرعية الدولية بالرغم من تآكل شرعيته في الداخل.

وفضلاً عن إشكالية الهوية والعمل ضمن تنظيم هيكله التنظيمي فضفاض وهيكله القيادي غير

واضح. حاول رياك أن يؤسس هيكلاً سياسياً، ولكن الفجوة بين الجناح السياسي والجناح العسكري كانت آخذة باتساع. وبالنسبة للحركات الثورية الأخرى في المنطقة، كجبهة تحرير شعب تيغراي، والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وحركة المقاومة الوطنية فقد ركزت بشدة على القضايا الأيدلوجية، بل أن القضايا الأيدلوجية أصبحت أساساً تستند عليه تلك الحركات في تطوير برامجها الإصلاحية الرامية إلى تغير المجتمع وتعبئة الشعوب. ولكن لم تبرز الأيديولوجية على نحو كبير في الحركة الشعبية لتحرير السودان أو في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، كما أن المناقشات الموسعة حول البرامج السياسية قليلة في كلا التنظيمين. والواقع نادراً ما كان يذهب النداء من أجل تحسين رفاه الشعب أبعد من المستوى الخطابي، الأمر الذي يفسر الروابط الضعيفة التي تربط كلا التنظيمين مع الشعب، وبالتالي الخطر الدائم بفصل القيادة عن المشاعر الشعبية. وقد تفاقم هذا الخطر بسبب وسطاء الإيقاد والمجتمع الدولي الذين لم يفهموا القوى المحركة الداخلية في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، ولذلك ضغطوا مراراً على قيادة الحركة لقبول تدابير العضوية فيها، ولا سيما الضباط الأقوياء.

ومع عدم وجود أيديولوجية توجيهية أو حتى برنامج واقعي لدى كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة، استندت الحركتان في قراراتهما حول سبل التقدم إلى الاعتبارات الانتهازية إلى حد كبير، وبالتالي لم تنظرا كثيراً إلى المراحل النهائية. وفي الواقع، هيمنت الانتهازية عل كل ثوابت الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ أن بدأ تمرده في العام ١٩٨٣، فبعد أن كان مكرساً نفسه لدولة الدركَ الشيوعية، أصبح منحازاُ إلى المبشرين المسيحيين الأمريكان بعد نهاية الحرب الباردة عندما أصبح بحاجة إلى الدعم من الغرب، وبعد أن كان يدعو إلى سودان جديد موحد ومحقق الإصلاح، أصبح داعماً للانفصال. وكذلك الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تتبع الأسلوب ذاته، ولكنها على عكس الحزب الأم الذي استطاع الحصول على الإمدادات العسكرية من الصين وأوغندا، ومن السوق المفتوحة باعتباره دولة معترف بها، لم تحصل الحركة على إمدادات من المحسنين الأجانب، وكان عليها أن تعتمد على السودان الذي كان لديه أولوياته الخاصة.

وجاء القادة العسكريون في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة من الهياكل الرسمية للقوات المسلحة السودانية وقوات دفاع جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهم يقودون قواتاً لم تشغلها كثيراً المعرفة السياسية أو التوجه الأيديولوجي، وبالتالي لم يكن يخامرهم سلوك حرب العصابات على شاكلة إيريتيريا وإثيوبيا وأوغندا.

ولذلك لعبت قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة دور النظير التقليدي للجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من المهارات العالية التي يتمتع بها ضباط الحركة العسكريون على المستوى التكتيكي، إلا أنهم يفتقرون إلى الرؤية الاستراتيجية، كما أن قدرتهم على دفع آراءهم السياسية

محدودة، إلى جانب أنهم لم يؤسسوا تحالفات مع المجموعات الأخرى كالنوير المثقفين الذين لديهم الرؤية ذاتها. ولذلك، كانت قدرتهم الأساسية تتمثل في قدرتهم على تقييد أو وقف تنفيذ السياسات التي يعارضونها، وليس في صياغة وتنفيذ سياسات جديدة. والضباط في الحركة هم أحب إلى الشعب والجيوش البيضاء من القادة العسكريين، ولكن تعبئة الشعب واستخدام هذه القوة في تحويل المجتمع كما فعل الثوار في إثيوبيا وإيريتيريا وأوغندا لا يتماشى مع قيمهم وتقاليدهم. ولم يكن الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال حربه مع الشمال ولا الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة ولا الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة مدفوعين برغبتهم بإحداث تغيير ثوري، بل يقتصر التغيير الذي يريديونه على تغيير الأفراد في الحكومة، وإعطاء وزن سياسي لقبائلهم، وتحسين أداء الحكومة.

وفي بداية الصراع، كان شعور القادة العسكريين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة هو الغضب والرغبة في الانتقام، وكثيراً ما احتج الضباط أنه "جاء دورنا" للحكم. ولكن في ظل النظام الديمقراطي، من الصعب تبرير هيمنة النوير حين يشكلون أقلية، لذا توقفت هذه الاحتجاجات، وقُبِلت مشاركة الدينكا في الحكومة الوطنية في مرحلة ما بعد سالفا. ولكن النضالات المسلحة المحدودة في الاستوائية وبحر الغزال جعلت من الصعب تصور قومية جنوب سودانية حقيقية في قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تتولى السلطة. ومنذ ظهور الصراع، فضل القادة العسكريون في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة السعي لتحقيق النصر العسكري، ولم تثنهم الهزائم التي لحقت بهم في البداية عن هذا التفكير بسبب أن الإيقاد لم تكن قادرة على تقديم حلولاً لمشاكلهم، كما أن الحكومة لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات. ولذلك، فكثيراً ما كانوا يكررون "أعطنا الخدمات اللوجيستية ونحن سنقوم بالعمل".

والجيوش البيضاء، هي شبيهة بالقوات التقليدية في الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان المعارضة التي برزت بوضوح في الحرب، وغالباً ما تكون شرسة ولا تعرف الخوف في المعركة، وتنظيمها ضعيف وكذلك قيادتها التي لا تهتم بالدرجة الأولى بالأهداف السياسية طويلة الأمد، بل بالانتقام وعمليات النهب وحماية ممتلكات المجتمع بعد عمليات القتل التي جرت في جوبا (Young, 2007). وبسبب محدودية الموارد التي تُمكِّن هذه الجيوش من البقاء في الميدان لفترات ممتدة، ووجود المواشي التي عليهم رعايتها، فعادة ما تبقى الجيوش البيضاء في الميدان لفترات قصيرة. كما أن الجيوش البيضاء المختلفة تتخذ خضائص مختلفة في المناطق المختلفة، وفي الآونة الأخيرة، ظهرت في ولاية الوحدة قوات شبيهة بقوات الجيش الأبيض الشباب الغير نظامية. وقال بيتر قديت أنه غداة تقدم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في ولاية الوحدة، بدأ شباب أطلق عليهم بيتر اسم "الجيش الأبيض" في تعبئة أنفسهم بأنفسهم، ولكن مع نهاية العام ٢٠١٤، استحوذ عليهم جيش المتمردين.[٣] وبالتالي، فإن مستوى

سيطرة الجيش الأبيض اللو تحت قيادة سايمون غاتويتش تختلف عن تلك الجيكاني تحت قيادة قاروث جاتكوث. وقد أدى اعتماد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة على الجيش الأبيض إلى تحديد خياراتها التكتيكية، وتقييد مناوراتها التشغيلية، وأعطى الجيش الشعبي لتحرير السودان ميزة. وأدرك القادة في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة نقاط الضعف في الحركة ولكنهم لم يعدلوا تكتيكاتهم للتغلب على هذا الضعف. ولكن ذلك قد يتغير لأن أعداداً متزايدةً من المقاتلين يأتون الآن من القرى والمدن، ومنهم المتعلمون والمغتربون وبعض النساء.[٤] وقد أدى ذلك إلى أن بعض الفرق في الجيش الأبيض رفعت مطالباً بشأن الوظائف والتعليم في مرحلة ما بعد الصراع. ولكن لا يمكن القول بأن لدى الجيش البيض أهدافاً سياسية مترابطة.

وفي حين يجب أن تكون صياغة الاستراتيجيات العسكرية على المستوى الكلي واضحةً وصريحةً نسبياً، إلا أن استراتيجيات كهذه لم توضع إلا في وقت متأخر عندما أصبح للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة هيئة أركان. وفي الوقت ذاته، فإن الطابع المحلي للتشكيلات العسكرية الرسمية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة والجيوش البيضاء يعني أنه من الصعب جداً تنفيذ الاستراتيجيات. فتحت ضغط النازحين من الناصر، حاولت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة مراراً أن تستعيد المدينة لكي يعود النازحون إلى ديارهم. وعلى الرغم من أهمية هدف استعادة المدينة، ولكن كان على التنظيم أن يوجه أهدافه الاستراتيجية الأوسع إلى هدفين رئيسيين وهما الاستيلاء على جوبا وحقول النفط، وليس الاستجابة لمطالب المواطنين المحليين. وهذا الخضوع من قبل الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان المعارضة، وعلى وجه الخصوص الجيوش البيضاء، إلى هذه التأثيرات يدل على ديق أفق قواتها المسلحة. وبالرغم من ذلك، فقد حاولت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، في المرحلة الأولى من الصراع، أن تزحف إلى جوبا، ولكن بسبب عدم وجود الخدمات اللوجستية، ومقاومة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (المدعومة تكتيكياً من قبل المجتمع الدبلوماسي)، والضغط الدبلوماسي، توقفت تلك الحملة. وأغلقت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة حقول النفط في ولاية الوحدة، وبذلت جهوداً مشابهة في أعالي النيل من خلال شن هجمات متكررة على الرنك- البوابة التي تؤدي إلى حقول النفط والتي من خلالها تمر خطوط الأنابيب من قواعد النيل الأبيض في السودان وودكونا. وهناك تكهنات على نطاق واسع، ولكن غير مُثبتة، تفيد بأن الضغط، وربما الرشاوى التي قدمها السودانيون والصينيون كانت السبب في توقف ذلك التقدم.

وحتى وقت قريب، كان القادة الرفيعو المستوى في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ينفذون عمليات من مناطقهم الأصلية ويقودون قواتاً موالية لهم بصفة شخصية، وبالتالي لم يكن من السهل على المركز أن يسيطر عليهم. ولكن نظراً لإعادة سيطرة القوات الحكومية على الكثير من المواقع،

كان على الضباط أن يلجؤوا إلى رياك وتعبان للحصول على السلاح والإمدادات، الأمر الذي وضع هذا الأخير في موقع القيادة. وبينما يعتمد القادة على رياك وتعبان في الحصول على الخدمات اللوجستية العسكرية، تعتمد سلطة رياك وقدرته في طاولة المفاوضات على ولاء القادة الغير مضمون حيث أن العلاقة بين رياك والقادة علاقة تكافلية تتضمن الكثير من عدم الثقة.

وأحرزت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في ساحات المعارك نتائج ضئيلة عموماً، وعلل القادة ذلك بأن الأمور قد تتحول بسرعة، وبالأخذ بعين الاعتبار خبرتهم الطويلة في الحرب الأهلية الثانية، فإن هذا الافتراض بمحله. وبالتالي، فبحصولهم على التسليح الكافي، أو بتقدمهم العسكري في الاستوائية وفي أجزاء من بحر الغزال، أو بحدوث انقسامات داخل الحكومة في جوبا، أو بسبب التدهورالاقتصادي، أو حدوث بعض الانقسامات المهمة، قد يتغير مسار الحرب بالكامل. ولكن ذلك لا يلغي حقيقة الضعف المستمر في أداء الحركة العسكري.

وعلى سبيل المثال، من المثبت أن قوات جونسون أونلي مهمة جداً لإبقاء سيطرة الحكومة على ملكال وفاشودا ومدن أخرى على طول النهر في أعالي النيل، وهذه المواقع كانت بمثابة درع لحقول النفط الشمالية. ولكن جونسون كان مهتماً أساساً بالتقدم بمصالح الشلك في إطار الخلاف بين الدينكا والشلك، حيث ينظر الدينكا في شمال النيل إلى ملكال على أنها مدينتهم، لذا أبعدوا معظم الشلك من الضفة الشرقية للنيل بالقوة. ونتيجة لذلك، يشكل الدينكا، وليس النوير، التهديد الأكبر بالنسبة لجونسون ولهذا كانت دائماً علاقته مع الحكومة ومع الجيش الشعبي لتحرير السودان ضعيفة. وقد أدت التوترات بين قوات جونسون وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى العديد من الصراعات على المستوى المحلي، كما تكررت حالات التأخر في الدفع إلى جنوده، وبعد أن بدأ جونسون بإصدار تصريحات عامة سلبية حول حاكم أعالي النيل سايمون كون، طلب إليه رئيس هيئة الأركان في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بول ملونق القدوم إلى جوبا، ولكنه رفض. وتصاعدت الأمور وخرجت عن نطاق السيطرة عندما قتلت القوات الحكومية نائب جونسون، جيمس بوقو، في ١ نيسان ٢٠١٥.

وفي ضوء تلك الخلفية، بدأ جونسون بتطوير علاقات مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة من خلال مبعوثها كارلو كول الذي هو أيضاً – شأنه شأن جونسون – كان في السابق مع جيش تحرير جنوب السودان. وكانت هناك حاجة أيضاً لكي يتولى كارلو هذا الدور بسبب العداوة بين جونسون والقائد الإقليمي في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة غابرييل تانق، تلك العداوة التي تولدت أثناء القتال الذي جرى على مدى السنة السابقة. وعين رياك جونسون قائداً كبيراً ووضع تانق قوته بالكامل تحت قيادته.[٥] وسيطرت قوات جونسون على ملكال إلى حد كبير، وكانت الحكومة قد اعتمدت عليه كثيراً بحيث قدمت إليه كميات كبيرة من المعدات العسكرية منها ١٢ مركبة إنزال مسلحة

صينية الصنع، وعدد من البارجات كما تفيد التقارير، وقد أخذ جونسون معه كل هذه المعدات عند انشقاقه. ولذلك استطاع جونسون إخضاع كل مدن النيل تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بما فيها ودكونة، الأمر الذي سمح للمتمردين باستئناف القصف على الرنك، وشكل خطراً على حقول بالوش النفطية ذات الأهمية الاستراتيجية. ولكن هذا الخطر انخفض بارسال جوبا لتعزيزات، وبوصول قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال من النيل الأزرق وجبال النوبة، في حين تلاشى تقدم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة عندما أصبح مقاتلو الجيش الأبيض يتركون الجبهة ويذهبون إلى ديارهم على نحو متزايد. وأعلن رياك بسرعة ملكال مدينة تابعة للشلك، وقال أنه ينظر في تعيين جونسون أو الشخص المعين حاكماً لفاشودة، الولاية التي يسكنها أساساً الشلك،[٦] وهو ما فعله في وقت لاحق. هذه الالتزامات ساعدت على التخفيف من مخاوف الشلك، ولكن ظهر شعور بالمرارة كبير بين الشلك والنوير نتيجة للحرب وإن كان على التحالف الجديد أن يكون آمناً، يجب تضافر الجهود عند المصالحة.

والعمل لصالح الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة هو الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في جنوب السودان، حيث تتأثر عائدات النفط "بضربة ثلاثية" متمثلة بانخفاض الإنتاج بسبب الأعمال العسكرية التي تقوم بها الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، والانخفاض الكبير لسعر النفط دولياً، واتفاقية عبور النفط مع السودان والتي تقوم على أساس مبلغ ثابت بالدولار لم يُخَفَّض على الرغم من انخفاض قيمة النفط. ولذلك دعا نائب الرئيس جيمس واني إيقا في شهر أيار القادة الإقليميين لإنقاذ جنوب السودان من الانهيار الاقتصادي (Tesfa News, 2015). وكذلك توبي لانزير، المنسق الإنساني للأمم المتحدة في جنوب السودان إلى أن أقالته الحكومة في ١ حزيران ٢٠١٥، قال أن الدولة على حافة "الانهيار الاقتصادي" في وجه مؤشرات التنمية الأكثر انخفاضاً في العالم وسبعة عشر شهراً من أعمال العنف الوحشية (Guardian, 2015). وبالتالي، فليس على الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن تفوز في أرض المعركة لإضعاف الحكومة، بل عليها ببساطة أن تبقى وتنهك الجيش الشعبي لتحرير السودان عسكرياً وتنهك الحكومة سياسياً.

سابعاً: الأعضاء والجيوش من غير النوير

بدأ التمرد كحركة تكاد تكون نويرية حصراً باستثناء ألفريد لادو قور، الذي حاول – ونجح قليلاً – في حشد الباري وغيرهم من الاستوائيين ضد الحكومة. ويعتقد قادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن الاستوائيين يتعاطفون معهم أكثر مما يتعاطفون مع الحكومة التي يهيمن عليها الدينكا، وأنهم يؤيدون نداء الحركة من أجل الفيدرالية، ولكنهم لن يلتزموا بالمعارضة حتى يظهر أنه من الممكن الإطاحة بالحكومة. وشكّل قرار اللواء مارتن كينيي في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو مادي كان في السابق قائد الجناح العسكري لقوات الدفاع الاستوائية الذي يشكل جزءً من قوات دفاع جنوب السودان، بالانضمام إلى تمرد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في تشرين الثاني ٢٠١٤ تطوراً رحبت به الحركة. وعلى الرغم من عدم استيلاء قوات مارتن على أي أراضي إلى الآن، ولكن حسب ما أفاد به مارتن فإن التعبئة في الاستوائية الكبرى قد اكتملت، والعمليات تجري في كل أنحاد المنطقة، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك.[٧] ويعاني المتمردون الاستوائيون من طول خطوط التوريد ونقص الخدمات اللوجستية أكثرمن نظرائهم في الشمال. ولكنهم تغلبوا على هذه المشكلة، إلى حد ما، من خلال استخدامهم تكتيكات حرب العصابات التي تجبر قوات الأمن الحكومية على استخدام وسائل الإرهاب التي تهدد بإبعاد السكان المحليين.

وظهرت شكوك حول ولاء بعض كبار المسؤولين الاستوائيين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة عندما اجتمع ألفريد لادو قوري ورمضان حسن وعبد الياس ساندري، ممثل الحركة في كينيا وغيرهم مع حكام ولاية الاستوائية في نيروبي في أواخر شهر أيار ٢٠١٥ لمناقشة مجالات الاهتمام المشترك. وكانت قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة على علم تام بهذه المناقشات، بل كانت لديها تدخلات فيها،[٨] ولكن في وقت لاحق، انتشرت ادعاءات – لم يتم التحقق من صحتها إلى اليوم – تفيد بأن الثلاثي قد قبل دفعات نقدية من نظرائهم في حكومة جمهورية جنوب السودان. ولكن ما هم مؤكد، أنهم قاموا بزيارات إلى كامبالا من دون علم القيادة، حيث اجتمعوا مرة أخرى بمسؤولين حكوميين من جنوب السودان وأوغندا. وهناك ادعاءات أخرى تفيد بأنهم كانوا يخططون للانشقاق والالتحاق بالحكومة، ولكن بسبب ولائهم إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، عادوا إلى نيروبي وأديس أبابا.

وعلى ما يبدو أن الثلاثي استطاع إقناع رياك بأن زيارتهم إلى كامبالا لم تتضمن مناقشات حول الانشقاق

أو تأسيس حركة منفصلة، ولكن هذه التأكيدات لم تُقنع الأعضاء الآخرين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، ولا سيما الاستوائيين الذين نظروا إلى تلك التأكيدات بعين الشك. وخلص مؤتمر الحزب إلى أنه وفقاً للتحقيقات التي أجراها الأعضاء الاستوائيون ال٢٧، فإن الثلاثي اجتمع بالفعل مع مسؤولين في حكومة جمهورية جنوب السودان والمسؤولين الأوغنديين في ٢٥ أيار في كامبالا، وأن هناك سبب للاعتقاد بأنهم استلموا مالاً من حكومة جمهورية جنوب السودان، فالثلاثي لم يُعلِم القيادة بهذه الاجتماعات، بل إنهم ادعوا الفساد في تعيين أفراد من العائلة في التنظيم (Sudan Tribune, 2015 D). ونتيجة لذلك، دعا المؤتمر الحزبي قيادةَ الحركة إلى تعيين لجنة مكونة من خمسة أشخاص لإجراء المزيد من التحقيقات، وإلى إيقاف هؤلاء المسؤولين حتى تظهر نتائج التحقيقات. وفي ٢٢ حزيران دعا رياك إلى اجتماع خاص للقيادة في نيروبي للنظر في الأدلة وطلب إفادات الأفراد الثلاث الذين كانوا حاضرين الاجتماع. وهذه التطورات لم تقتصر فقط على إثارة الشكوك حول جهود التنظيم المبذولة في جمع المسؤولين القياديين الاستوائيين في التمرد، بل إنها تشير أيضاً إلى قدرة الحكومة على زعزعة التنظيم. وعلى الرغم من تبرئة الاستوائيين الثلاث رسمياً من التهم الموجهة إليهم، لكن الشعور بعدم الثقة تجاههم لا زال قوياً.

ولم تجري الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة إلا نجاحات قليلة في شمال بحر الغزال عندما ثار اللواء داو أتورجونق وحاذى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة مدفوعاً بشعوره بالمرارة بسبب نتائج انتخابات حكم الولاية في ٢٠١٠، فكان ذلك الحدث حافزاً بالنسبة إلى الآخرين المستائين من الدور الديكتاتوري الذي لعبه الحاكم السابق بول ملونق، والمنزعجين بسبب عميات القتل التي قامت بها الحكومة في جوبا وفي الأماكن الأخرى. وعلى الرغم من أن داو كان سريعاً في النزول إلى الميدان وحشد قوات يصل عددها إلى ٤٠٠٠ (حسب ما يدعي قادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، ولكن البعض يشير إلى أن هذه التقديرات مبالغ فيها)، فقد ضغط عليه مشايخ الدينكا من أجل تقييد حملته. ووفقاً لمصادر عسكرية في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، كان وصول الأسلحة من الخرطوم في البداية بطيء، مما أدى إلى حدوث انشقاقات من القوات التي حشدها. ولكنه بعد ذلك استلم توريدات كبيرة من السلاح عبر دارفورلأن أغلب قواته متمركزة على طول الحدود مع السودان وعلى خط المواجهة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال والمتمردين الدارفوريين. ولكن إلى اليوم، لم يصل استياء الدينكا من حكام ولايتهم أو حكومتهم الوطنية إلى حد يجعلهم يحملون السلاح أو حتى الالتحاق بالحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بأعداد كبيرة. والواقع، وفي تاريخ كتابة هذا التقرير، تقدر مصادر من الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة عدد قوات داو ب٣٠٠ بعد أن فر الكثيرون مع أسلحتهم. وهكذا أُجبِر داو، بسبب انخفاض أعداد قواته، على اللجوء إلى حملات حرب العصابات على غرار تلك التي يلجأ إليها نظائره في الاستوائية.

وقد تكون أفضل الفرص بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة هي من بين المجموعات الأقلية في بحر الغزال، ولا سيما الفرتيت من غرب بحر الغزال الذين عانوا طويلاً من هيمنة الدينكا وكانوا عنصراً مهماً من قوات دفاع جنوب السودان. فاستولت قوات تابعة للحركة بقيادة اللواء توماس بازيليو تاندرو على بعض القرى القريبة من واو. ولكن قوات توماس لم تكن راضية عن قيادته فبدأت تتناقص حتى أصبح عددها لا يتجاوز ٢٠٠ وقت كتابة هذا التقرير.

وقد قاد رياك الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع القومي الجنوب سوداني على الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وفي حين لم يكن النوير - الذين لاحظوا أن كل الدماء التي سالت في الحرب هي دماء قبيلتهم – متحمسين للفكرة، ولكنهم لم يعارضوها. وحدثت بعض المفارقات كتعيين الاستوائي ألفريد لادو قور نائباً لرئيس الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ونائب القائد العام للجيش، على الرغم من أن تعبان هو رئيس المفاوضين وتقع على عاتقه مسؤولية اقتناء الأسلحة، هو الشخص الثاني عملياً. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن ألفريد شغل منصب نائب القائد العام للجيش رسمياً، إلا أنه في الواقع لا يشارك في تسيير عمل الجيش. ويرى رياك وأنصاره أن مستقبل نجاح الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة سياسياً وعسكرياً يعتمد على تحويلها إلى قوات وطنية حقيقية.

النوير في المهجر

يحمل الكثير من قادة وكوادرالحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ومثقفيها في أديس أبابا ونيروبي جوازات سفر مزدوجة، ولذلك لا يكون التمييز بين المغتربين والمحليين واضحاً دائماً. ولكن النوير المقيمون في الخارج حضروا مؤتمري باجاك على نفقاتهم الخاصة، وقدموا الدعم إلى عائلاتهم المتضررة من الحرب، وعاد بعضهم إلى جنوب السودان للالتحاق بقوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أو الجيش الأبيض، وساعد البعض الآخر في تمويل الحرب وكسب دعم الحكومات في مواطنهم المختارة. أما في المناطق التي يتمركز بها النوير في الولايات المتحدة، كولاية إيوا ومينيسوتا ونيبراسكا، أدت جهود النوير إلى توعية المسؤولين العامين حول الحرب، ولكن هذه الولايات بعيدة عن المراكز السياسية والإعلامية في واشنطن ونيويورك التي من الممكن فيها ممارسة الضغط على سياسة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن مجتمعات النوير المغتربة ليست ثرية، إلا أنها قادرة على تقديم تدفقات نقدية منتظمة إلى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. وفي أيار وحزيران ٢٠١٥، استخدم غابرييل تشانجسون مهاراته في حشد النوير في الولايات المتحدة ليتولوا دور الممول. وفي حين لا تملك الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تنظيم ومهارات المجتمعات الأريتيرية والإثيوبية

المغتربة التي كانت الممولة الرئيسية لحروبهم، إلا أن النوير المغتربين يشكلون مورداً مفيداً ، وقيادة الحركة تدرك أهمية ترسيخ علاقاتها معهم، لذا ترسل بانتظام مسؤولين إلى أستراليا وكندا والولايات المتحدة من أجل ترسيخ هذه العلاقات.

ثامناً: محادثات السلام التي ترعاها إيقاد

لم يمضِ أسابيع على اندلاع الصراع حتى تدخلت الإيقاد بهيكلها ذاته والأشخاص ذاتهم الذين أشرفوا على مفاوضات إيقاد في نيفاشا. فعُيِّن الجنرال لازاروس سومبيو نائباً للرئيس مع الجنرال أحمد مصطفى من السودان، وتولى وزير الخارجية الإثيوبي السابق سيوم ميسفين الدور القيادي، وكان يدعمهم المجموعة الثلاثية التي تتكون من النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعُقِدت المفاوضات في أديس أبابا تحت رعاية الحكومة الإثيوبية، حيث مرت المحادثات بمراحل مختلفة. وشملت المرحلة الأولى بالإضافة إلى الحكومة والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، المعتقلين السياسيين السابقين وأحزاباً سياسية أخرى والمجتمع المدني في جنوب السودان.

وسرعان ما توضح أن بعض الأحزاب السياسية الأخرى المشاركة في محادثات السلام، كالمنبر الديمقراطي لجنوب السودان الذي يرأسه الدكتور مارتن إيليا لومورو الذي شغل منصب وزير شؤون مجلس الوزراء، كانت على توافق وثيق مع الحكومة، أما الأحزاب الأخرى فلم يكن لديها مغزى سياسي. وبعد أن حاول سالفا في البداية استمالة الحركة الشعبية لتحرير السودان- التغيير الديمقراطي (الذي يعد بمثابة معارضة برلمانية رسمية) وقائدها الدكتور لام أكول، وذلك من خلال السماح له بقيادة فريق المفاوضات الحكومي، خلص بعد ذلك إلى أن لام مقرباً جداً من الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، لذا استبعده من المفاوضات، ولم يسمح له بمغادرة جوبا، وتابع نشاطاته عن قرب. وفي تلك الأثناء، ادعت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن المجتمع المدني بقيادة الحكومة لم يكن حيادياً، وأن المجتمع المدني على أرض الواقع غير ممثل تمثيلاً كافياً في المفاوضات. وعلى الرغم من خطاباتها المنادية بتوسيع عملية السلام لتشمل المجتمع المدني، كانت الحركة تزيد من ضغوطاتها من أجل اقتصار المحادثات على الطرفين المتحاربين الرئيسيين واستبعاد المعتقلين السياسيين السابقين. وخلصت الحكومة إلى أن المفاوضات يجب أن تكون بين الأطراف المتحاربة فحسب. وهكذا هُمِّش دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأخرى. كما ضغطت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة من أجل النظر في الأسباب الجذرية للصراع، وحين انعقدت جلسة واحدة في بحر الغزال، لم يحضر الممثلون عن الحكومة، فعُلِّقت هذه المبادرة أيضاً. واستمر رياك بالدعوة للنظر بالأسباب الجذرية للصراع، الأمر الذي كانت ترفضه الحكومة باستمرار، أما الأسباب الجذرية للصراع بالنسبة إلى الكثيرين من أتباع رياك فكانت تبدأ وتنتهي بأعمال القتل التي ارتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا.

وحاولت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة طرح قضية أعمال القتل في جوبا على طاولة الحوار، حيث كان ذلك مطلب أنصارها الأساسي، ولكن الحكومة رفضت ذلك مدعومة من وسطاء الإيقاد الذين أحالوا القضية إلى الاتحاد الإفريقي الذي عين لجنة لتقصي الحقائق في جنوب السودان برئاسة الرئيس النيجيري السابق أوباسانجو أولوسيقان. وقدم أوباسانجو تقريره إلى رؤوساء دول الاتحاد الإفريقي في الاجتماع الذي عُقِد في جنوب إفريقيا في كانون الثاني ٢٠١٥ ولكن التقرير لم يُنشَر علناً بالرغم من مطالبة العديد من الجهات – ومن بينها رياك والمجموعة الثلاثية – بنشره. وكان رياك صريحاً بشأن هذه القضية بسبب الضغوطات التي فرضها مجتمعه بالرغم من أن تقرير اللجنة ندد بمسؤولي الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ومسؤولي الحكومة،. وأدى امتناع الإيقاد عن النظر إلى عمليات القتل في جوبا وقرار الاتحاد الإفريقي بعدم نشر النتائج التي توصل إليها إلى تأجيج المعارضة في صفوف الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ضد عملية السلام برمتها، هذه العملية التي عُقِدت أساساً لتكون متحيزة.

ووضع الأستاذ محمود ممداني مشروع عرض تسرب إلى لجنة الاتحاد الأوروبي جاء فيه أن عملية السلام في نيفاشا كانت فاشلة، وطالب فيه باستبعاد قوات الإيقاد العسكرية من أي دور في حفظ السلام في البلاد، ورأى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان غير قادرة على الإدارة، ودعا إلى إدارة انتقالية لجنوب السودان تكون مختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (Upper Nile Times, 2015). وهناك سبب للاعتقاد بأن الإدارة الدولية لجنوب السودان قد تفوز بتأييد الكثير من الأطراف في البلاد، ولا سيما النوير الذين قد يرون في ذلك وسيلة لإزالة سالفا والحركة الشعبية لتحرير السودان (والذين لن ينزعجوا من استبعاد رياك)، كما أن النخبة في الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة لن تعارض ذلك. ولكن وسطاء الإيقاد، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي رأوا أن هذا الحل مثيراً للجدل والخلاف.

وركزت الإيقاد كثيراً على إيجاد صيغة لتقاسم السلطة مع الإبقاء على سالفا رئيساً، بحيث يكون رياك إما رئيساً للوزراء أو نائبا للرئيس. ولكن السؤال المهم الذي طرح نفسه: ما مقدار السلطة التي ستكون لدى كل من يشغر تلك المناصب؟ وتقول الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن سلطة رئيس الوزراء يجب أن تكون تنفيذية وأن يكون منصب الرئيس فخرياً بالأساس. ولكن الحكومة ترى بأن على الرئيس أن يتمتع بصلاحيات تنفيذية وأن يكون له نائبان، فهي لم تكن مستعدة لأن تتخلى عن منصب جيمس واو وتغامر بخسارة دعم الاستوائيين. كما أدركت الحكومة أن ترتيبات كهذه من شأنها أن تقر بالفعل أن ما كان على المحك هو ترتيبات لتقاسم السلطة بيت الدينكا والنوير، وتهميشاً للقبائل الأخرى.

ودُرِست صيغ مختلفة لتحديد نسب المناصب التي سيشغلها كل من الحكومة، والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، والمعتقلون السياسيون السابقون. وفي حين طالب تعبان بأن يكون للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان- في المعارضة نسبة ٥٣٪ من السلطة في أعالي النيل الكبرى (وهو ما قبلته الإيقاد في مقترحها الذي وضعته في حزيران ٢٠١٥)، ولكن الحكومة رفضت ذلك لأنها كانت خلال معظم تلك الفترة تسيطر على عواصم الولايات الثلاثة. وبالمثل، طالبت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بتقاسم السلطة في باقي الولايات ولكن على أن يكون الوجود العسكري فيها ضئيل، ولكن الحكومة عارضت ذلك أيضاً. وقد درست المفاوضات مقدار السلطة التي ستُقاسم في أعالي النيل، ولكنها لم تقترب نهائياً من التوصل لاتفاق.

ولم يوافق الكثير من النوير على ما فعله الإيقاد بتقليص الصراع إلى قضية تقاسم السلطة بين رياك وسالفا وبعض من زملائهما (وقال رياك أنه يشاركهم الرأي[٩])، فليس ممكناً، وبعد أن مات الكثير منهم، أن يقبلوا بأن يرأس دولتهم الرجل الذي شعروا أنه دبرعمليات القتل في جوبا. كما أن الطرفين كانا مقتنعان بأن تحقيق النصر عسكرياً ما زال ممكناً. وهذا سبب آخر يُضعف من احتمال الوصول إلى حل تفاوضي للصراع.

ومن أهم نقاط ضعف وساطة الإيقاد انقساماتها الداخلية. ومن أكبر العوائق أمام الوساطة التي تدعي الحيادية، دعم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية للحكومة، وبدرجة أقل، دعم القوات المسلحة السودانية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. وفي الوقت ذاته، فإن كينيا مستاءة من هيمنة إثيوبيا على عملية السلام وهذا منعكس من خلال التقارير التي يعدها الدبلوماسيون في عدد من الدول القريبة من عملية السلام حيث يُضعِف فيها اللواء سومبيو سلطة رئيس المفاوضين سيوم ميسفين، لأنه يعتقد كونه هو المبادر الرئيسي باتفاق السلام الشامل، فهو من يجب أن يقود المفاوضات. هذه الاختلافات تطورت أيضاً على مستوى الدول بين إثيوبيا وكينيا. وبدورهما أبدت تنزانيا وجنوب إفريقيا رغبتهما في إجراء محادثات مصالحة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان كوسيلة للاستيلاء على قيادة عملية السلام التي تتولاها إثيوبيا. ومع ظهور الإيقاد بلس (انظر أدناه)، ظهر تخوف داخل الإيقاد من أن عملية السلام الإقليمية يتم انتزاعها من قبل الاتحاد الإفريقي. كما أدانت حكومة جمهورية جنوب السودان دور المجموعة الثلاثية. هذه الانقسامات منعكسة أيضاً في عدم اتفاق الإيقاد على نظام العقوبات. وكما أشار أحد المحللين في الاتحاد الإفريقي، أنه بدلاً من التركيز على المضي قدماً بعملية السلام، تُكرس طاقات كبيرة في ساحات الحروب عبر الآليات المختلفة المستَخدمة. والأعضاء العاديون في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة يفهمون هذه الانقسامات فهماً غامضاً، وهم ساهموا في زيادة تقويض شرعية عملية السلام برمتها.

ونادت الإيقاد وبعض الجهات الفاعلة الدولية مراراً من أجل اللجوء إلى فرض العقوبات، وقد طبق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا العقوبات الفردية على أربعة أفراد من كبار المقاتلين العسكريين، اثنين منهم من الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة وهما اللواء بيتر قديت واللواء جيمس كوانغ. وتبع ذلك عقوبات طبقتها الأمم المتحدة. ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن تلك العقوبات كان لها أي تأثير على الأشخاص المعاقبين أوعلى زملائهم. وقد شكى قائد السرية في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة مازحاً أن فرض العقوبات على قديت زاد من شعبيته فطالب بفرض العقوبات على نفسه أيضاً.[١٠] وفي ٣ آذار ٢٠١٥، مرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره رقم ٢٢٠٦ ودعا لجنة العقوبات التابعة له إلى تسمية أفراد وكيانات، في حين ناشد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي المجلس بفرض حظر الأسلحة الفوري على الأطراف المتحاربة اعتباراً من شهر أيلول ٢٠١٥ إلا أن ذلك لم يحدث. وعلى أية حال، من الصعب الوصول إلى موقف موحد حول العقوبات في المنطقة طالما أن أوغندا والسودان تدعمان الأطراف المتحاربة انطلاقاً من قناعتهما بأن أمنهما الوطني مهدد.

محادثات أروشا

بدأت محادثات أروشا بعد وقت قصير من بداية الصراع من أجل التوفيق بين الأطراف المتحاربة من خلال عضويتهم المشتركة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكانت المحادثات بسبب فشل المفاوضات في أديس أبابا في تحقيق التقدم. وقاد العملية الرامية إلى استكمال ودعم المحادثات الأساسية، الأحزاب الحاكمة في كل من إثيوبيا (الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية)، وجنوب إفريقيا (المؤتمر الوطني الإفريقي)، وتنزانيا (حزب شاما شا شامبيندوزي)، على أن تنعقد المحادثات في أروشا في تنزانيا. ولكن وبعد أن دعم حزب الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية هذه المبادرة في البداية، انسحب، كما يبدو، بسبب اعتقاده بأن العملية من شأنها أن تُضعِف هيمنة إثيوبيا على وساطة الإيقاد.

وبينما كانت مفاوضات أديس أبابا عقيمة ولاذعة، كانت محادثات أروشا أكثر توفيقية. فقد وقعت فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاق إطاري في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٤ يلتزم من خلاله الأطراف بالعمل معاً في سلام ويعترفون بمسؤوليتهم المشتركة عن الصراع. وفي ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥، أسفر الحوار داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان عن اتفاق على إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد وقع الاتفاق كل من رياك، وسالفا، ودينق ألور من جانب المعتقلين السياسيين السابقين. واتفق الموقعون على أن "التوحيد والتوفيق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان هما مفتاح لحل الأزمة الراهنة" (مايارديت، وتيني، وكول، ٢٠١٥)، وهذه النتيجة معاكسة تماماً لقرارات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة المتكررة (انظر أدناه). كما اتفقت الأطراف على استعادة

السلام والاستقرار، وعلى الاعتذار عن الأعمال الوحشية التي ارتكبوها في السابق، وعلى تبني السياسات التي تشجع على التسامح والديمقراطية والتي تعزز التعددية السياسية، وعلى رفض السماح لمن ارتكبوا الأعمال الوحشية في الحروب بأن يشغلوا مناصباً، وعلى الإسراع في إبرام اتفاق السلام.

ويُعقَد الاتفاق من أجل الاعتذار عن انهيار البلاد، ويدعي قادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بأن سالفا كونه قائداً للحركة الشعبية لتحرير السودان، هو أول من يتحمل عبء الذنب، ولذا عليه أن يتنحى عن الرئاسة،[١١] ولكن يمكن أن يُرَد على ذلك ببساطة بأنه بعد الاعتراف الجماعي بالذنب فعلى الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تنحل. وبالمثل، فالاتفاقات حول المسائل التنظيمية تجري للرد المباشر على بعض الاختلافات التي كانت في الفترة التي سبقت الصراع في كانون الأول ٢٠١٣. وهكذا دعا الموقعون مجلس التحرير الوطني أن يضمن الديمقراطية الداخلية وأن يقدم تقارير إلى المؤتمر الوطني وأن يضع حدوداً زمنية لرئاسة حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان على المستوى الوطني وعلى مستوى الولاية مقدارها خمس سنوات ولولايتين، وإلغاء إقالة الكوادرمن العضوية والمناصب القيادية في الحزب بسبب الصراعات الداخلية، واستخدام بطاقات الاقتراع السرية عند تحقيق التوافق، وإلغاء حق الرؤساء في المؤتمر الوطني والمؤتمرات ومجالس التحرير في تعيين ٥ بالمائة من الأعضاء، واتخاذ الاجراءات المختلفة لاضفاء الطابع المؤسسي على بطاقات الاقتراع السرية، وجعل أصحاب المراكز في الحركة الشعبية لتحرير السودان أكثر قابلية للمساءلة. واتفق الموقعون على تشكيل حكومة انتقالية مكونة من فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان و"يشارك فيها الأحزاب الأخرى بشكل متناسب".

ووجد الكثيرون في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة هذا الاتفاق مثيراً للشكوك، حيث لم يُتَّفق على عملية للمصالحة، كما أن قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة كررت إصرارها على أن هذه العملية يجب أن ترتبط بنتائج مفاوضات الإيقاد حيث أن القضايا الجوهرية لم تُحل بعد. وفي أواخر أيار ٢٠١٥، دعا الرئيس أوهورو كينياتا إلى دمج محادثات أروشا حول توافق الحركة الشعبية لتحرير السودان مع وساطة الإيقاد، الأمر الذي يتعارض مع التمييز الواضح بين المنتدين المختلفين، عدا عن أنه سيقدم للمعتقلين السياسيين السابقين – الذي يدعمهم أوهورو – مكانة أكبر (Mccornick, 2015). فعارضت إثيوبيا العرض واستاءت السودان منه.

وفي حزيران ٢٠١٥، خلصت إدارة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة إلى أن عملية أروشا قد وصلت إلى طريق مسدود، ومن أجل المضي قدماً، يجب أن يكون هناك اتفاق سلام شامل[١٢] وهذا ما أكده رياك[١٣]. ومع ذلك، عُقد عدد من الاجتماعات بين المعتقلين السياسيين السابقين وممثلي حكومة جمهورية جنوب السودان تحت مظلة عملية أروشا، ولكن الاجتماعات لم تضم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة.

ولمتابعة ذلك، ذهب خمسة من أعضاء المعتقلين السياسيين السابقين وهم دينق ألور، ومادوت بيار، وسيرينو هيتينق، وجون لوك، وشول تونغ إلى جوبا في ٢ حزيران ٢٠١٥، وذهب معهم كل من نائب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي، سيريل رامابوزا، والأمين العام لحزب شاما شا مابيندوزي، ووزراء خارجية كل من إثيوبيا وكينيا وغيرهم من الدبلوماسيين. وقد أوضح جميع المذكورين دعمهم للمبادرة. وعقد المعتقلون السياسيون السابقون ثلاثة اجتماعات مع سالفا، واجتماعات أخرى مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان ومع مسؤولين آخرين، وادعوا بأن بعثتهم قد رحب بها الجميع باستثناء الوزراء المتعاطفين

الصندوق ١ **الصين ترعى المحادثات في الخرطوم**

وفي سعيها لرعاية محادثات الإيقاد، نظمت الصين مؤتمراً ليوم واحد في الخرطوم في كانون الثاني ٢٠١٥. وفي البداية، اعترضت جوبا على أن تكون الخرطوم مكاناً للمؤتمر ، ولكن الصين عللت بأن الخرطوم كانت مصدراً لأسلحة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وفي الوقت ذاته، الخرطوم مهمة بالنسبة إلى إيرادات جنوب السودان بسبب خطوط النفط التي فيها. وعلاوة على ذلك، فإن رياك عمل هناك فيما مضى مستشاراً رئاسياً لحكومة السودان، في حين شغل سالفا نائباً لرئيس حكومة الوحدة الوطنية. ولم يستلزم الأمر ذكر النفوذ الاقتصادي الذي تتمع به الصين والذي يجعلها قادرة على الضغط على كلتا الدولتين فيما لو أرادت ذلك.

وفي المؤتمر، التزمت الأطراف المتحاربة بعملية السلام، وباتفاق وقف الأعمال العدوانية، وبأمن حقول النفط، وبالسماح للوكالات الإنسانية بالوصول من دون عوائق (سودان تريبيون، ٢٠١٥ أ). ولكن آثار المؤتمر لم تدم طويلاً، فاستمرت انتهاكات وقف إطلاق النار، ولم تسفر مفاوضات الإيقاد في أديس أبابا عن انفراجات. وإلى جانب تنظيمها لاجتماع الخرطوم، تعهدت الصين بتوريد ٧٠٠ جندي إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهذا ما لم تكن تفعله قط من قبل. وفي حين منع الإثيوبيون، في نهاية الأمر، هذه القوات من أن تتخذ مواقعاً في حقول النفط، أكد تعبان دينق من الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن على هذه القوات أن تعمل بتفويض من الأمم المتحدة، وليس لدعم الحكومة من خلال تعزيز سيطرتها على حقول النفط (Sudan Tribune, 2015 b).

وربما يكون لانعقاد مؤتمر الخرطوم أهمية تفوق أهمية النتائج المسفرة عنه، ذلك لأن سياسة الصين في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تعرضت لتحدي قاسي في سياق السودان وجنوب السودان، حيث لدى الصين مصالح اقتصادية كبرى. كما أن للصين دور في ممارسة التوازن نظراً لقربها من الخرطوم سياسياً في حين أنها ترى أن حكومة جمهورية جنوب السودان قريبة من الولايات المتحدة بصورة غير مريحة (ICG, 2022، ص. ٤). وبالنسبة إلى الصين، يمكن أن يكون هذا المؤتمر جزءً من تجربة تعليمية، فأخذ المبادرة لمرة واحدة قد يساعد على مشاركة الصين في عملية السلام في جنوب السودان، وفي مرحلة ما – وإن ليس في المستقبل المنظور – تستفيد الصين من السلطة الكبيرة التي تحت تصرفها. ومع ذلك بدا أن الدبلوماسيين الصينيين غير راضون عن نتائج المؤتمر.

وإن جهود الصين في التشجيع على السلام وحماية مصالحها الاقتصادية المهمة في جنوب السودان لم تتوقف مع عملية الإيقاد، فقد قدمت الصين مساكن مستأجرة لعشرمن كبار المسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في نيروبي. كما أن هناك مزاعم شائعة تفيد بأن الصين تقدم إغراءات مادية لإقناع هؤلاء المسؤولين بعدم الهجوم على حقول النفط في شمال أعالي النيل، ولكن ليس هناك دلائل تدعم هذه المزاعم، كما أنه ليس معقولاً أن يسيطر على القادة العسكريين قادة سياسيون مرتشون.

مع حزب المؤتمر الوطني والذين حلو محلهم في الحكومة.[١٤] وأصدر المعتقلون السياسيون السابقون بياناً دعوا من خلاله إلى السلام وإلى إعادة توحيد الحزب، وأعلنوا عن عزمهم إلى الذهاب إلى أديس أبابا للاجتماع بقادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة (القيادة العامة للحركة الشعبية لتحرير السودان، ٢٠١٥). وبعد مغادرتهم جوبا، أصدر سالفا مرسوماً بإعادة تعيين كل المفصولين عن الحزب وإلغاء تجميد حساباتهم المصرفية. وهذه النقطة الأخيرة مهمة جداً بالنسبة إلى الراغبين بإبقاء أعضاء المعتقلين السياسيين السابقين قلقين بشأن وصولهم إلى أموالهم، وهي تشكل حافزاً بالنسبة إلى بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة.

وفي ٨ حزيران، قاد باقان أموم بعثة المعتقلين السياسيين السابقين إلى أديس أبابا للمشاركة بالمشاورات بشأن إيقاد بلس. كما اجتمع أيضاً مع تعبان، ولكن رياك رفض اللقاء بهما. وفي وقت لاحق، عاد باقان إلى جوبا كأمين عام للحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم لحق به الآخرون باستثناء ماجاك داقوت وأوياي دينق.

اتفاق وقف الأعمال العدائية

كان الأيقاد سريعاً في جعل المتحاربَين يوقعان اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٤ (حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان/ الجيش المعارضة، ٢٠١٤). وعندما فشل ذلك الاتفاق في ضبط الأمور، وقع سيلفا ورياك اتفاقاً آخراً لوقف إطلاق النار في ٩ أيار. ولكن الاتفاق الآخر كان أيضاً غير قابل للتنفيذ. وفي ٩ تشرين الثاني ٢٠١٤ وقع نهيال دينق وتعبان دينق "إعادة تكريس" لاتفاق وقف الأعمال العدائية الأصلي، ولكن تم تجاهل ذلك أيضاً. وبينما نجح المسؤولون العسكريون في كلا الطرفين بالوصول إلى اتفاق بشأن القضايا الأساسية، كثيراً ما عرقلهم قادتهم السياسيون الذين كانوا حريصين على الحصول على القبول الدولي وقبول الإيقاد ولكنهم لم يكونوا راغبين في التنفيذ. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما بررت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة انتهاكاتها للاتفاق بأن ذلك كان متوقعاً حيث أنها أكدت أن الحكومة غير عازمة على الانصياع لتلك الاتفاقيات. وقال كبار المسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بأنهم على الرغم من توقيعهم لاتفاق وقف الأعمال العدائية، فهم لن يلتزموا بها حتى تغادرقوات الدفاع الشعبية الأوغندية البلاد، وهو حكم من أحكام الاتفاقية الذي لم يُنفذ قط. كما أشار قديت أيضاً إلى أن العديد من المجموعات المتمردة السودانية كانت تهاجم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وأن حكومة جمهورية جنوب السودان غير قادرة على إجبارهم على القبول بشروط اتفاقية وقف الأعمال العدائية.[١٥]

آلية الرصد والتحقق

وُضِعت آلية الرصد والتحقق التابعة لإيقاد في ٢٠ شباط ٢٠١٤ بهدف رصد تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية من قبل طرفي الاتفاق. ولآلية الرصد والتحقق ستة فرق منتشرة في ولايات أعالي النيل الكبرى الثلاثة. وتقوم هذه الفرق بالتحقيقات ثم تقدم تقاريرها إلى مبعوث الإيقاد الخاص للمزيد من إعادة النظر. واختار صناع السلام أن تستند عملية آلية الرصد والتحقق إلى مشاركة الطرفين المتحاربين، مما يسمح لهما بممارسة القليل من السلطة، ولكن أيضاً يثير الخلاف حيث يضغط المثلون عن الطرفين المتنازعين مواقفهم الحزبية. وفي الواقع، لم يثق الطرفان بممثلي الطرف الآخر ووصل الأمر لدرجة اعتقال بعض المراقبين. وهكذا كانت آلية الرصد والتحقق شبه غائبة، ولم يكن لديها تأثير مقيد على الطرفين. كما أعلنت الإيقاد عن عزمها على دعم آلية الرصد والتحقق بقوات الحماية والردع، ولكن القوات لم تتعسكر قط بسبب افتقارها إلى الموارد، ومشاكلها مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ومعارضتها للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة التي تعتبر أن قوات كهذه تحمي حقول النفط والمناطق الأخرى متحالفة مع جوبا وبالتالي فهي مستهدفة. ونتيجة لهذه الإخفاقات، اضمحلت شرعية الإيقاد اضمحلالاً كبيراً.

تاسعاً: اتفاقيات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة

مؤتمر الناصر

ما أصبح مؤتمر الناصر لتأسيس الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في ١٥- ١٨ نيسان ٢٠١٤، كان قد نُظِّم في البداية من أجل أن يُطلِع تعبان دينق رياك على وضع المفاوضات (ثم أصبح مقره في منطقة شرق أعالي النيل). ووفقاً لتوصية رياك، تطورت هذه الإحاطة إلى مؤتمر حضره ١٠٠٠ شخص، معظمهم من المسؤولين النازحين من جوبا وملكال ومن مراكز أخرى، بالإضافة إلى ممثلين عن الأحزاب السياسية الأخرى والمجتمع المدني ورؤساء الكنائس. وكان من بين أهم قرارات المؤتمر: المصادقة على وساطة الإيقاد، وشجب دعم الإيقاد لدور قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جنوب السودان، ورفض قوات الحماية والردع "لكونها تخل بحيادية الإيقاد كوسيط" (مقر الحركة الشعبية لتحرير السودان، ٢٠١٤ أ). وأعاد المؤتمر تكليف الفريق المفاوض، ودعا إلى الانسحاب الفوري لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وقوات الجبهة الثورية السودانية (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان- عبد الواحد، وجيش تحرير السودان- مني مناوي، والحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال) من جنوب السودان. كما دعا إلى نظام حكم فيدرالي في جنوب السودان، ورفض دعوى سالفا حول قيام رياك وزملاء له بمحاولة انقلاب في ١٥ كانون الأول ٢٠١٣، وأدان "عمليات القتل الجماعية في جوبا"، ولذلك، أعلن أن حكومة سالفا "غير شرعية". ورحب المؤتمر بتشكيل لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الإفريقي، ودعا إلى تأسيس لجنة مستقلة لتقصي الحقائق والعدالة والمصالحة.

وبشكل حاسم، أقر المؤتمر " الهيكل المؤقت للحركة" الذي يتضمن تأسيس مجلس القيادة الوطنية المكون من الرئيس، ونائب الرئيس، ورئيس اللجان المؤقتة الثمانية، والحكام. كما أقر تأسيس المجلس العسكري والأمني الذي يضم القائد العام للقوات المسلحة، ونائب القائد العام للقوات المسلحة، ورؤساء اللجان المؤقتة المعنية، والحكام، وقادة الجبهات، ورؤساء الأجهزة العسكرية والأمنية. وأقر المؤتمر أيضاً تأسيس ثمان لجان وطنية مؤقتة كل منها مكونة من ١٥ عضو ويدعمها أمين. وأيد أيضاً أن يكون رياك مشار رئيساً مؤقتاً للحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس الأركان في الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوى المنظمة الأخرى، ولم يُنظَر في تحديد تاريخ انعقاد مؤتمر القيادة التام.[١٦]

وجرى نقاش مهم حول موقع الحركة الشعبية لتحرير السودان في التمرد، حيث طالب الممثلون عن الأحزاب الأخرى الذي حضروا الاجتماع أن تكون قيادة الجبهة للحركة الشعبية تحرير جنوب السودان

المعارضة، لكن على أن تتضمن الجبهة أحزابًا وقوىً أخرى. وعارض اللواء قاروث قاتكوث الانتساب للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد أيده في ذلك عدد قليل من الضباط الحاضرين، ولكن معظم القادة الكبار – الذين ربما يشاركون قاروث الرأي – كانوا في الميدان. ودافعت أنجلينا تيني دفاعاً انفعالياً عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتمكن رياك من الحصول على موافقة المؤتمر في تأجيل القرار النهائي حول القضية. وقرر الحاضرون للمؤتمر أن يطلقوا على أنفسهم مؤقتاً اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان- الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن هذا الاسم لم يشتهر، وعوضاً عنه أصبح المتمردون يُعرفون باسم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. وقد استاء بعض الضباط والسياسيين الذين لا ينتمون للحركة الشعبية لتحرير السودان من محاولات القيادة في إبقاء الارتباط بالحركة الشعبية لتحرير السودان في الوقت الذي يحظى الحزب على تأييد شعبي ضعيف ويعتبره النوير المدبر لمجزرة جوبا.[١٧]

وفي ضوء الجهود المبذولة في عملية المصالحة بين أطراف الحركة الشعبية لتحرير السودان في أروشا، من الجدير ذكره أن مؤتمر الناصر خلص إلى أن الحوار بين أطراف حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تعدته الأحداث الوطنية وأن الأزمة الحالية تجاوزت حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان [ولذلك] يكون المناخ المواتي للحوار بعد توقيع اتفاقية سلام نهائية.[١٨] وساعد هذا القرار في دعم المعارضين في الحركة لعملية أروشا، وتسبب في إحراج القادة السياسيين (الذين تجاهلوا القرار إلى حد بعيد) والمجتمع الدولي، الذين كانوا من أنصار المصالحة داخل الحزب، بغض النظر عن المشاعر الشعبية تجاه الحزب والدور التاريخي الذي لعبه في جنوب السودان.

ودعا المؤتمر أيضاً إلى الإفراج الفوري عن معتقلين الأربع في الحركة الشعبة لتحرير السودان، وإلى دفع تعويضات لضحايا الأزمة.

مؤتمر باجاك الأول

مع تعسر محادثات السلام والضغط الذي تمارسه الإيقاد على قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة من أجل توقيع الاتفاق الذي يكون بموجبه رياك رئيساً للوزراء أو نائباً للرئيس في حكومة انتقالية تحت قيادة سلفا، طلب رياك من الوسطاء فترة انقطاع مدتها ١٥ يوم يقنع خلالها مؤيديه بالقبول بتلك الشروط، ولم يكن أمام الإيقاد خيار سوى أن توافق. ومنذ البداية كان الاجتماع الذي انعقد في كانون الأول يعاني من مشاكل تنظيمية ومالية، ومن تدخلَ الأجهزة الأمنية الأثيوبية التي طردت الصحافيين الراغبين في الحضور، بل حتى أنها أوقفت وفد الإيقاد. وترأس الاجتماع، الذي استمر لمدة يومين في غامبيلا، السفيرُ الإثيوبي الأسبق، ولم يحضره سوى دوليَين مستقّلَين وصحفي من السودان والمؤلف.

وادعى منظمو المؤتمر أن الحضور بلغ ٥٠٠٠ ولكن على الأرجح وفي أحسن الأحوال بلغ ٢٠٠٠- ٣٠٠٠. فقد كان على المئات أن يستقلوا الحافلات في رحلات تستغرق أسبوعاً من نيروبي والخرطوم إلى باجاك، كما حضرت فرق صغيرة من أستراليا وكندا وأوروبا ومصر والولايات المتحدة. وكانت الوفود تمثل كل ولاية من ولايات جنوب السودان، كما عُقِدت اجتماعات في كل ولاية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقِدت اجتماعات لقادة الجيش وللشيوخ وللقادة التقليديين، حيث قدموا جميعهم قراراتهم إلى منظمي المؤتمر. وقد تأخر رياك وقيادته في الوصول، ولذلك لم يكن أمامهم فرصة كبيرة لتنظيم المؤتمر. وكان الغالبية العظمى من الحضور هم من النوير، وربما كان نصفهم من ولاية أعالي النيل ، لذا كان اجتماعهم رئيسياً. واتهم الحضور وعلى رأسهم قاروث قاتكوث وسطاء الإيقاد بالتحيز، ورفضوا المشاركة في أي حكومة يرأسها سالفا، ونادوا بتنحي سالفا عن الرئاسة، وطلبوا من رئاسة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة الانسحاب من محادثات أروشا التي تدعو إلى وحدة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وطالبوا أن تتناول المفاوضات قضية قتل النوير في جوبا، وطالبوا أيضاً بدراسة جذور أسباب الصراع، كما طالبوا بفترة انتقالية مدتها ٣٠ شهر يحافظ خلالها جيش الحركة على وجوده المستقل (مكتب الحاكم العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش في أعالي النيل، ٢٠١٤).

وفي حين راعى تعبان أن موافقة الفريق التفاوضي للحركة على قيادة سالفا للحكومة الانتقالية يجب أيضاً أن يوافق عليها المؤتمر، قال قاروث على عكس ذلك مشيراً إلى قرارات ولاية أعالي النيل.[١٩] وقد أيده في ذلك كل من اللواء قديت واللواء شايوت. ولذلك، فسيخيب ظن رياك وتعبان لو كانا يأملان بأن يوافق المؤتمر على حكومة انتقالية يقودها سالفا، وأن يؤيد محادثات أروشا تأييداً كاملاً، وأن يتجاهل عدم تناول الوساطة لعمليات القتل في جوبا. وبالمثل، لم يكن مفاوضو الإيقاد سعداء لرؤيتهم هذه المشاعر التي لا يمكن لهم أن يتجاهلوها كونها تعبر عن آراء عدد كبير من المؤيدين العاديين للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة.

ومن دون إجراء أي تصويت، كان شبه مؤكد أن معظم أعضاء الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة يؤيدون الفيدرالية. فبالنسبة للنوير، كانت الفيدرالية تعني سيطرة النويرعلى مستوى الولاية في أعالي النيل ونهاية هيمنة الدينكا على هذه الحكومات، بالرغم من أنه في وقت اندلاع الحرب الأهلية كان حكام أعالي النيل العظمى الثلاث نويراً ولكنهم لم يكونوا يتمتعون بشعبية بين الدوائر الانتخابية النويرية. ولم يُتطرَّق أبداً إلى سبب قبول الغير نوير في المنطقة لسيطرة النوير في الحكومة. كما لم تُدرس صيغة رياك للفيدرالية التي تتضمن العودة إلى ال٢١ مقاطعة التي كان قد أسسها االبريطانيون في زمن الاستعمار.

وكان بيت القصيد بالنسبة للقيادة العسكرية – بالرغم من إمكانية عدم موافقة الحكومة عليه – هو فترة انتقالية طويلة مدتها ٣٠ شهر يستعيد فيها جيش الحركة الشعبية لتحريرجنوب السودان المعارضة

استقلاله، ويكون فيها قيادة مشتركة، وتزود فيها جوبا المتمردين بالخدمات اللوجستية. وعلى الرغم من أن القرارات المتعددة التي أصدرتها مجالس الدولة كانت تغطي مجموعة من القضايا، ولكن "البيان الرسمي النهائي" "للقيادة العامة للحركة الشعبية لتحرير السودان" كما اختارت أن تسمي نفسها، "أعاد التأكيد على الولاء لقيادة الدكتور رياك مشار تيني دورقون (وكان البيان مستَغرباً حيث لم يسبق وأن يُنظر في قيادة رياك أو أن يُطعَن فيها خلال المؤتمر)، وثم جددت التزامها بالحل السلمي للحرب الأهلية في جنوب السودان من خلال عملية وساطة الإيقاد التي تتناول أسباب الصراع من جذورها... [و] أيدت نظام الحكم الفدرالي الذي يعيد السلطة للشعب ... (القيادة العامة للحركة الشعبية لتحرير السودان، ٢٠١٤ أ).

وظهرت أحدى أهم نتائج المؤتمر بعد انتهائه رسمياً، حيث عقد رياك اجتماعاً مغلقاً مع قادته العسكريين رداً على مطالبهم بإعادة تنظيم الجيش. فالغريب أنه بعد سنة من الحرب التي كانت شديدة في معظمها، لم يكن للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة هيكل عسكري رسمي. ولمواجهة هذه الضغوطات، وبسبب الحاجة إلى تأسيس هياكل مماثلة لهياكل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وافق رياك على مطالب الجيش. أما شكاوى الجيش الدائمة الأخرى فكانت تتعلق بالافتقار إلى الخدمات االوجستية ومعارضة محادثات إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان. والتزاماً بإصلاح التسلسل الهرمي للجيش، عاد الضباط إلى مراكزهم.

وفي الوقت المناسب، أعلن رياك عن تشكيل الهيكل التنظيمي الذي حافظ بموجبه لنفسه على السيطرة المطلقة، ولم يتم فيه تسمية وزيرا للدفاع. وجاءت التعبينات كالتالي (الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة للحركة الشعبية لتحرير السودان، ٢٠١٤ أ):

سايمون غاتويتش رئيساً لهيئة الأركان العامة، ونائبوه هم:

- اللواء بيتر قديت ياك، العمليات
- اللواء قاروث جاتكوث، الخدمات اللوجستية
- اللواء داو أتوجونق، التدريب
- اللواء مارتن كينيي، التوجيه المعنوي
- اللواء الياس جودا كولانق، الإدارة
- اللواء موسيس تشوت رياك، الإنتاج الحربي
- اللواء جون بوث تيني، قائد القيادة العامة
- اللواء غابرييل تانق قاتويش، المفتش العام

كما أعلن رياك عن القادة التالية أسمائهم:

- اللواء جيمس خور شول، لاتجور الفرقة ٥
- اللواء توماس مابور دهيو، فو الفرقة ٧
- اللاوء بيتر دور مانجور، بيه الفرقة ٨
- اللواء ماقويك قاي ماجاك، ليتش الفرقة ٤
- اللواء جيمس كوانق شول، الفرقة الأولى الخاصة
- اللواء مارتن تيرينتو كينيي، شرق الاستوائية
- اللواء سالم الحاج، الاستوائية الوسطى
- العقيد ويزلي ويلبا، وسط غرب الاستوائية
- اللواء داو أتورجونق، شمال بحر الغزال
- اللواء توماس باسيلو تيندو، غرب بحر الغزال

وأعلن أيضاً عن تأسيس ٢١ ولاية، وعين حكاماً على الكثير منها (رئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش، ٢٠١٤ ب):

- أدار (تشايوت مانيانق ويور)
- بيه (كوانق قاتيوث كيرجيوك)
- الاستوائية الوسطى
- فاشودا (تجوك أدهير أقويت)
- إيماتونق
- جونقلي
- كابويتا
- البحيرات
- ليتش (روبرت رواس كوول)
- لول (أقوير روال لوال)
- وسط غرب الاستوائية
- شمال بحر الغزال (أكول مادهان أكول)
- بهو
- بيبو

- رومبيك (مابور ماريير ماكوي)
- سوبات (دوير توت دوير)
- واراب (ويليام إيلاريو دهال)
- واو (تينقو بيتر ريقبيقو)
- غرب بحر الغزال
- غرب الاستوائية
- نهر يي

ولم يُعلَن بعد عن أسماء حكام بعض الولايات، كما أن بعض الحكام سيشرفون على ولايات تخضع كلياً أو جزئياً لسيطرة الحكومة. وأقيمت الولايات بالاستناد إلى المعايير العرقية والإقليمية، ولكن حدودها لم تُحدَّد بعد. أما الهدف الرئيسي من هذا الترتيب فهو تقديم الخدمات للشعب على نحو أفضل،[٢٠] هذا الهدف كان نظرياً، ولكن الواقع أنه مع قلة الموارد واستمرار حالات عدم الاستقرار، كان الإعلان عن الولايات وحكامها تحقيقاً للطموحات لا أكثر.

مؤتمر باجاك الثاني

كان الدافع الرئيسي وراء مؤتمر باجاك الثاني الذي انعقد في ١٩-٢٣ نيسان ٢٠١٥ الاستياء المستمر من كبار الضباط الذي أُعطو في الآونة الأخيرة ألقاباً جذابة ولكن لم يكن لديهم الموارد أوالخبرة أوالوصف الوظيفي للوفاء بالتزاماتهم. فتعين على إدارة المؤتمر مراجعة عملية السلام. وحضر المؤتمر ما يقارب ١٥٠ عضو، وكان من بين قراراته الرئيسية الموافقة على الإيقاد بلس، ولكن الحاضرين طالبوا بألا تحاول الوساطة الموسعة أن تفرض حلاً وإنما أن تسهل المفاوضات بين الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة وجمهورية حكومة جنوب السودان من أجل التوصل إلى اتفاق مستدام (الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة في الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش، ٢٠١٥). وأشار المؤتمر إلى أن ولاية المجلس التشريعي لجنوب السودان تنتهي في ٨ أيار ٢٠١٥ وأن ولاية رئيس حكومة جمهورية جنوب السودان تنتهي في ٢١ أيار، وأن الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة لم تعترف بشرعية قرارهم بتمديد ولايتهم تعسفياً. وفي ظل هذه الظروف، كان من المستحيل إجراء انتخابات، وكانت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة بحاجة إلى شريك تفاوضي، ولم يكن بإمكانها أن ترفض التعامل مع سالفا بإعلانها عدم شرعية دوره. ودعا مؤتمر القيادة الاتحاد الإفريقي مجدداً إلى إصدار تقرير أوبسانجو، وإلى أن تؤسس الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي هيئة قضائية مستقلة لمحاكمة منتهكي حقوق

الإنسان أثناء الصراع في جنوب السودان. كما قرر المؤتمر أيضاً تأسيس وسائل للمصالحة الوطنية في المناطق الأكثر تضرراً في الحرب.

وأشاد أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة بالجهود التي بذلها فريقهم التفاوضي في التوصل إلى اتفاق في أروشا، ولكنهم كرروا صيغة "لا يمكن تنفيذ إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلام تفاوضية أولاً." وفي حين فضَّل الكثير من أعضاء الحركة وكل كبار القادة العسكريين تقريباً التخلي عن عملية أروشا، إلا أن القيادة السياسية استمرت في تأييدها لها.

ورحب المفاوضون بالجهود الرامية إلى إشراك الأحزاب السياسية الأخرى ومن بينها المعتقلين السياسيين السابقين، وأيدوا قرارَ لجنة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة المكونة من ستة أعضاء في إشراك هذه الأحزاب.

ودعا المفاوضون الأممَ المتحدة إلى تسهيل عودة النازحين الداخليين إلى ديارهم، وشجبوا " تسلل" العناصر الأمنية التابعة لحكومة جمهورية جنوب السودان إلى داخل الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية الوطنية والدولية، وانتشارهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. كما أوعزوا إلى لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان للتعاون مع الوكالات الإنسانية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة. ودعوا إلى "تطوير خطة وقواعد على أرض الواقع لتوجيه علاقة العمل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان والوكالات الإنسانية الدولية وتشجيع لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان على إصدار شهادات إلى كل المنظمات الغير حكومية العاملة في المناطق التي تسيطر الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان". ويمكن تفسير هذه القرارات بأن الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تُعنى برفاهية المواطنين المقيمين في المناطق التي تخضع لسيطرتها، ولكن من المرجح أن الوكالات الإنسانية ترى فيها مصلحة كبيرة في مجال الأمن وفرض قواعد جديدة قد تعيق من عملها.

وأعرب كبار القادة العسكريين عن استيائهم من مفاوضات الإيقاد، وادعوا بأن المفاوضات والمجتمع الدولي كانوا متحيزين ضد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وقالوا أنهم يعارضون إعطاء الأولوية للمفاوضات وليس لسير الحرب. وفي اجتماعهم الخاص مع رياك وتعبان، اتُّهم الأخير – وليس للمرة الأولى – بالموائمة مع عناصر من المعتقلين السياسيين السابقين للتوصل إلى اتفاق تفاوضي وخيانة كفاح الحركة المسلح. وهناك سبب آخر لشعور هؤلاء القادة بالاستياء وهو أنهم رأوا التسلسل العسكري الذي تأسس بعد باجاك الأول لا يعمل على النحو المرجو، فالسلطة لا زالت متمركزة بيد القيادة السياسية، ولا يتمتع سايمون غاتويتش بالسلطة الكاملة كرئيس هيئة الأركان. كما ظهر قلق آخر لدى

القيادة العسكرية للحركة وهو خسارة الجنود الذين يلقون حتفهم بسبب الافتقار إلى الأدوية والكوادر الطبية المؤهلة.

وإلى جانب كبار القادة العسكريين النوير، حضر باجاك الثاني ألفريد لادو قوري ومارتن كينيي من الاستوائية، ولكن اللواء داو أتورجونق من بحر الغزال لم يحضر. وأفاد مراقبون في الاجتماع أنه لم يكن للاستوائيين الحضور اللافت، ربما لأنهم لم يكوانوا راغبين في التدخل في النزاع بين تعبان والقادة النوير.

وغادر العسكريون المؤتمر متفقين على مخالفة رياك وتعبان. والقيادة تعلم أن الفكرة السائدة عن النوير في جنوب السودان أنهم فوضويون وعرضة للتقسم وأنهم حريصون على إثبات خطأ من ينتقدهم. ونتيجة لذلك أصبحت هذه المؤتمرات مكملة لحوكمة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. وليس واضحاً إن كانت المؤتمرات تضمن مساءلة القيادات العسكرية والسياسية مساءلة ديمقراطية أو أنها مجرد منتديات - كما يبدو في حالة مؤتمر باجاك الثاني – يعرض فيه القادة اختلافاتهم في حين يُختزل دور باقي الأعضاء في الحركة إلى دور المراقبين. وهذا يعني أنه بعد فشل مفاوضات الإيقاد التي استغرقت ١٨ شهر دون التمخض عن اتفاق، فإن معظم أعضاء الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في المعارضة هم أقرب إلى العسكريين في نظرتهم السلبية إلى الوساطة وعملية أروشا منه إلى آراء رياك وتعبان.

عاشراً: الإيقاد بلس

أدى فشل الإيقاد في إحراز التقدم إلى انهيار المفاوضات في آذار ٢٠١٥، ثم الإعلان بعد ذلك عن أن خمسة دول إفريقية تمثل مناطقاً مختلفة من القارة – وهي الجزائر، وتشاد، ورواندا، وجنوب إفريقيا– ستنضم إلى المفاوضات، وسينضم إلى جانبها كل من الاتحاد الإفريقي، والصين، والاتحاد الأوروبي، ومنتدى شركاء الإيقاد والأمم المتحدة. وستكون المفاوضات الجديدة مستندة إلى الإيقاد، وسيقود عملية صناعة السلام سيوم الذي قاد عملية الإيقاد. وكان يجب أن يُصادق على الاقتراح في قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في حزيران في جنوب إفريقيا. وأثناء القمة، أعرب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي عن مدى إحباطه بسبب عدم إحراز أطراف الصراع أي تقدم، وركز على ضرورة تعزيز العملية بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وانتقى المعتقلين السياسيين السابقين لتشجيع الحوار، وأوصى بتعيين رئيس مالي السابق ألفا عمر كانوري ممثلاً سامياً للاتحاد الإفريقي في جنوب السودان (مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، ٢٠١٥ أ).

ويبدو أن إثيوبيا كانت تتوقع أن يُدعَم الاتفاق المقترح بعقوبات واضحة، ولكن ما حدث أن مجلس السلم والأمن أحال المسألة إلى لجنة العقوبات التابعة له فقط، وبالتالي قوض قدرة إثيوبيا على الضغط على المسؤولين. واتُفِق على أن يصدر تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد الإفريقي في اجتماع مجلس السلم والأمن المزمع عقده في منتصف تموز. وكان من أكثر عناصر التقرير إثارة للجدل، إلى جانب تسمية الأطراف المذنبة، اقتراح الأستاذ محمود ممداني الذي قُدِّم منفصلاً والذي ادعى فيه فشل عملية نيفاشا للسلام، وعارض نشر قوات الإيقاد في جنوب السودان، كما دعا إلى فرض حكومة انتقالية تابعة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. وإجمالاً، توصل كل من الاقتراح الذي قدمه ممداني إلى لجنة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد الإفريقي، والاتفاق المقترح للإيقاد بلس، والتقييم الخاص الذي أجراه أعضاء الاتحاد الإفريقي، وتصريحات الولايات المتحدة بالإحباط إلى إجماع بتحميل فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان المسؤولية عن الحرب الحالية، وفشلها في تحقيق السلام، وأعربوا عن شكوكهم في قدرتها على حكم جنوب السودان. وليس واضحاً كيف ستتطور الأمور، ولكن الواضح أن فقدان الثقة في الحركة الشعبية لتحرير السودان يعني، على الأقل، أن سلطتها ستُقوَّد وسيُشرَف عليها، إلا أن الأطراف الدولية مترددة في اتباع اقتراح ممداني في تحويل أرض ذات سيادة إلى إدارة أجنبية.

ووافق قادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان على توسيع نطاق العضوية في الإيقاد بلس، لأنهم أملوا في تحييد المشاركة الجزئية للدول الإقليمية، في حين ظنت الأطراف الدولية أن زيادة عدد الأعضاء من شأنها أن تزيد من الضغط على المسؤولين. وادعى المتمردون أن بإمكان الصين أن تلعب دوراً إيجابياً في عملية السلام فيما لو استطاعت أن تتخطى ترددها في أن تشارك في السياسات المحلية. ومن ناحية أخرى، كانت ضرورة إدخال دول أخرى في الوساطة بسبب عدم حيادية وقدرة الإيقاد داعية للتساؤل حول جدوى الإيقاد في صناعة السلام في المنطقة وجدوى الدعم والتمويل الغربي الذي تتلقاه من أجل وساطتها.

وبيان الإيقاد الذي تداولته الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة والذي صدر في حزيران بعنوان "الأحكام الرئيسية ومبررات الاتفاق بشأن الصراع في جمهورية جنوب السودان" سرعان ما رفضته الحكومة ورفضه رياك الذي رد رداً مفصلاً تضمن نقداً لعدم إصدار تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد الإفريقي، ودعوة لتشكيل محكمة مختلطة خارج السودان، وشكوى بسبب عدم وجود أحكام بشأن ال ٢٠٠٠٠ أسرة التي فقدت ضحايا في هجمات جوبا، وعدم الإشارة إلى الفيدرالية، وعدم وجود قرار بشأن وقف إطلاق النار في الولايات الغير تابعة لأعالي النيل. وأكد أنه ينبغي أن تكون كل العواصم والمدن الرئيسية منزوعة السلاح، وأن الاحتواء يجب أن يشمل القوات الحكومية، وأن توحيد القوات المسلحة لا يمكن أن يكتمل بغضون ثمانية عشر شهراً كما دعا إليه الإيقاد (مشار، ٢٠١٥). وكرر رياك المطالبة بانسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والمجموعات المتمردة السودانية المختلفة (وأحدها من تشاد) قبل الموافقة على وقف إطلاق النار. ورفض صيغة اقتسام السلطة ورأى أن سالفا كير وحكومته خسروا سلطتهم بتجاوز سالفا مدة ولايته وبقتله المدنيين في جوبا، هذا على الرغم من أن رياك كان قد أوضح استعداده للعمل مع سالفا في الحكومة.

وكما كان متوقعاً، ركز الرئيسان شكاويهما حول تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية، ولكنهما لم يلاحظا الجديد في الاتفاق المقترح وهو أن الإيقاد والأستاذ محمود ممدني كلاهما خلصا إلى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان غير مؤهلة لحكم جنوب السودان، وفي حين اقترح ممداني وصاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، ذكرت الإيقاد تفاصيل ما على الحركة الشعبية لتحرير السودان فعله، واقترحت وجود هيئات مختلفة لضمان التنفيذ. وعلى الرغم من أن الإيقاد تريد أن تضع قيوداً مشددة على حكومة جنوب السودان في مرحلة ما بعد الصراع، إلا أنها موافقة على استمرار هيمنة الحركة الشعبية لتحرير

السودان، وبرامج الحركة الإصلاحية التي وضعتها والهياكل المفروضة من شأنها أن تؤدي إلى الشلل واستمرار المفاوضات.

وبعد أن رفض الطرفان ملخص "الأحكام الرئيسية" بشدة، اختفت هذه الأحكام عن الأنظار. وفي وقت لاحق، أُبلِغ الطرفان أن ذلك الملخص سيُقدَّم إليهما في ٢٤ تموز بعد إجراء تعديل بسيط عليه، ولكنه لن يكون أساساً للمزيد من المفاوضات وإنما للقبول به أو رفضه.

حادي عشراً: العلاقات الإقليمية

السودان

من المفارقات أن السودان أصبح الداعم الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، حيث أن حزب المؤتمر الوطني، ومنذ تأسيسه، يفضل حكومة يترأسها الدينكا لأنها القبيلة الأكبر، وبالتالي فمن المرجح أنها الأقدرعلى تحقيق الاستقرار. ولكن قُوِّض هذا الرأي كثيراً عندما هجم الجيش الشعبي لتحرير السودان ودمر حقول النفط في هجليج التي كان واضحاً أنها تحت سيطرة الخرطوم بالرغم من أنها كانت من ضمن المنطقة المتنازع عليها، وهكذا ظهر خطر اندلاع حرب شاملة إلى أن أصر المجتمع الدولي على انسحاب الجيش. كما أن اعتماد سالفا على الرئيس موسيفيني، والخطر الذي يفرضه وجود الجيش الأوغندي بالقرب من حدود السودان، والدعم المستمر الذي تقدمه كامبالا وجوبا إلى المتمردين السودانيين، كل تلك الأمور أدت إلى توصل السودان إلى مساعدة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. كما أن هزيمة المتمردين من شأنها أن تقوي موسيفيني والمتمردين في السودان وكذلك جنوب السودان، وهذا أمر لا يمكن تحمله. ومما يزيد من تعقيد العلاقات أنه إلى الآن لم يُتفق على الحدود المشتركة بين السودان وجنوب السودان، وأبيي ما زالت تشكل مصدراً للتوتر، كما أنه من المستبعد أن تقبل الخرطوم نداء جوبا حول إعادة النظر في رسوم عبور النفط .

ودخلت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة الحرب وهي معزولة إقليمياً ودولياً، فيما عدا علاقاتها مع السودان. وعلى الرغم من مرور سنتين على الحرب، لم يكن للمتمردين أي صديق قوي وإن كانت علاقاتهم الخارجية وقدرتهم على الوصول إلى المجتمع الدولي قد تحسنت. وبقيت الخرطوم، بالنسبة إلى الحركة، الحجر الأساس المتين كونها الدولة الوحيدة المعروفة التي تدعم الحركة عسكرياً والتي تقدم لها القواعد الخلفية. ولكن علاقة الخرطوم بالحركة تكتيكية إلى حد بعيد، فهي قلقة من المتمردين، ولم تتخلى عن حكومة جوبا كما فعل الكثيرون من المتعاطفين مع حزب المؤتمر الوطني. وفي حين يريد المتمردون أن يوقفوا إنتاج النفط، فإن الخرطوم تعتمد على رسوم العبور التي تتلقاها عن نفط جنوب السودان، لذا فالتوقف التام عن إنتاج النفط من شأنه أن يعمق الأزمة الاقتصادية في السودان. ولكن الخرطوم غير راغبة في إبراز دعمها للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة لأن ذلك من شأنه أن يجعل المنتقدين يسارعون في اتهام السودان بأنه يستخدم الحركة كوسيلة لبسط سيطرته على جنوب السودان. وفي حين أقام الضباط السابقون في قوات دفاع جنوب السودان علاقات طويلة مع القوات

المسلحة السودانية، فالعلاقات مع الحركة الشعبية التحرير جنوب السودان المعارضة يقودها اليوم جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الذي لا يعرف المتمردين جيداً. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الخرطوم إلى جيش تحرير جنوب السودان كمية كبيرة من المعدات العسكرية في حملته ضد حكومة تعبان دينق في ولاية الوحدة، الأمر الذي شكل سبيلاً مهماً للإمدادات العسكرية الأوغندية إلى المتمردين السودانيين. ولكن عندما انشق قائد جيش تحرير جنوب السودان بابيني مونيتويل، تحولت كل تلك المعدات إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، الأمر الذي كان بمثابة خبرة لاتخاذ مزيداً من الحذر في المسقبل.

وممثل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في السودان هو داك دوب بيشوك من لونقوشوك، والذي كان حزب المؤتمر الوطني قد عينه سابقاً حاكماً لأعالي النيل، ولكن ضباط الحركة الآخرين بمن فيهم ممثل الشؤون الخارجية، ديو ماثوك، هم أيضاً يعيشون في الخرطوم.

أوغندا

في ضوء الدعم الهائل الذي قدمه الرئيس موسيفيني إلى حكومة سالفا كير، ظهرت في البداية مخاوف من رد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة الذي قد يهدد بجرجرة الحرب إلى أوغندا، ولكن في النهاية تبددت هذه المخاوف، ونُظِر إلى عمل الحركة بعين التقدير لأنه يقوض من التزام موسيفيني تجاه حكومة سالفا. وفي البداية، عارضت حكومة أوغندا قبول ممثلين دبلوماسيين في كامبالا، ولكنها وافقت على ذلك فيما بعد وسمحت لهم بمقابلة وسائل الإعلام وعناصر المجتمع الأوغندي. وقاد هذا التمثيل في البداية أوتيم ديفيد، وهو أشولي استوائي ومحاضر سابق للعلوم السياسية في جامعة ماكيريري، ولكن أوتيم ادعى بأنه هُدِّد من قبل وكلاء حكومة جنوب السودان في كامبالا، فأعيد تعينه في نيجيريا، وحل محله العميد كيات قانق، الذي كان في السابق مدير الأمن الوطني في مالاكال ومدير الشؤون المالية للأمن الخارجي في جوبا. وتتزايد معارضة الحرب في أوغندا، لأنها لا تعود إلا بالقليل من الفوائد على البلاد وتكلف حياة عدد كبير من الجنود، على الأقل في الفترة الأولى والحرجة من الحرب. وفي أواخر أيار ٢٠١٥، اشتكت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية في البلاد بشأن التكلفة المالية للعمليات في جنوب السودان ودعت إلى انسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من البلاد (سودان تريبيون، ٢٠١٥ سي). وعلى الرغم مما اقتُرِح مراراً بأن يُعقَد اجتماع بين موسيفيني ورياك، ولكن ذلك لم يحدث، بل حدثت مشادة كلامية بين الرجلين أثناء المفاوضات التي جرت في أديس أبابا.[٢١] أما سبب عدم ثقة موسيفيني برياك فهو يتعلق بالوساطة التي يقوم بها مع جوزيف كوني وجيش الرب للمقاومة الذي يعتقد أنها كانت تستخدم لتقويضه.

إثيوبيا

كان المجلس الإداري العسكري الإثيوبي المؤقت الداعم الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان لسنوات كثيرة. وكانت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية تنظر إلى ذلك الدعم بعين الريبة. ومع ذلك، فقد عملت الحكومة الإثيوبية عن كثب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد انفصاله على طول الحدود المشتركة والمضطربة في الكثير من الأحيان. وفي الوقت ذاته، تريد أديس أبابا أن تبقي على علاقاتها السليمة مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة لأن إغضاب المتمردين من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل في علاقة الحكومة مع النوير الذين يشكلون أغلبية في منطقة قامبيلا المعرضة للأزمات.

وسراً، اتهم قادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة الضباطَ في جمهورية جنوب السودان الذين هم من أعالي النيل الكبرى برشوة إدارة قامبيلا الإقليمية. أما علناً، فزعموا أن حكومة سالفا تدعم المنشقين بقيادة ثوات بال تشين وهو من نوير قامبيلا، وعضو سابق في اللجنة المركزية في المجلس الإداري العسكري المؤقت.وهذه المزاعم لا يمكن التأكد من صحتها، ولكن بدت مجموعة ثوات وهي تعمل من قواعد في جنوب السودان، وقد عبر الجيش الإثيوبي الحدود للهجوم عليها (سودان تريبيون، ٢٠١٥ بي). وفي كل الأحوال، يبقى ثوات بال شخصية غامضة لا يمكن التيقن فيما يخصه أو يخص مجموعته المزعومة. وبدورهم، ادعى مؤيدو حكومة جوبا أن إثيوبيا تقدم دعماً للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، ولكن لا يوجد دليل يؤكد هذه المزاعم. وفي الوقت ذاته، تظهر مراراً مزاعم تفيد بأن الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تتلقى أسلحة من أريتيريا، ولكن هذه المزاعم أيضاً غير مدعومة دليل قاطع، ولكن إن كان ذلك صحيحاً، فهو يدل على يأس المتمردين وافتقارهم إلى الأحكام السياسية نظراً للغضب الذي يمكن أن يلحق بالأثيوبيين لكونهم لا يستطيعون تحمل التفريط. وترى الحكومة الإثيوبية نفسها كقوة إقليمية مهيمنة وهي مستاءة لوجود الجيش الأوغندي في جنوب السودان، وهي بحاجة إلى اتفاق سلام يعمل على إخراج قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

وقوي جواك يوال، هو مبعوث أكوبو في السابق، ويحمل درجة الماجستير من الولايات المتحدة، وهو ممثل ذو كفاءة عالية للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في البلاد.

كينيا

تشعر كينيا بأن عليها أن تقود عملية الإيقاد للسلام لأنها غير واثقة بأن اتفاق السلام الشامل قد حقق أية إنجازات. وهي من أجل أن تحافظ على موقعها المهيمن، تعقد كينيا اجتماعات استثنائية لرؤوساء دول الإيقاد عوضاً عن أن تعقد اجتماعات منتظمة، وبذلك تحاول أن تنتزع الرئاسة من بين يدي إثيوبيا. وقد

أيدت كينيا مصالحة الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن إثيوبيا تخشى أن يكون هذا التأييد متعمداً بغرض إضعاف سيطرتها على عملية إيقاد للسلام. وفي البداية دعم الرئيس أوهورو كينياتا المعتقلين السياسيين السابقين بشدة، وذلك بغرض إظهار دوره في عملية السلام في جنوب السودان، ولكنه بعد ذلك وبعد أن أدرك عجزهم، أو ربما بسبب الانتقادات التي وجهت إليه لجعلهم يعيشون حياة مترفة على نفقة الحكومة في نيروبي، حثهم على إيجاد وسيلة للرحيل. وكينيا، شأنها شأن إثيوبيا، غير راضية عن وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جنوب السودان وصيرورة البلاد دولة تابعة لكامبالا. ويبدو أن سبب اهتمام الرئيس كينياتا بالصراع في جنوب السودان هو أن الصراع منحه فرصة للتألق على الساحة الدولية، ولأن خططه في جعل لامو ميناء رئيسي- المعتمد جزئياً على كونه نقطة النهاية في لخط أنابيب النفط من جنوب السودان- تتعرض للتقويض بسبب الحرب المستمرة.

عبد الله الياس السندري من الاستوائية، هو ممثل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وهو مقرب من ألفريد لادو قور، ولكن هناك الكثير من ضباط الحركة الذين يعيشون في نيروبي.

ثاني عشراً: الخلاصة

توقع النوير أن حرباً ستُشن مع حكومة سالفا كير، ولكن أحد لم يتوقع أن الحرب ستبدأ بإقبال الحرس الرئاسي على قتل النوير في جوبا. هذه الحرب الأخيرة يمكن مقارنتها بالمرحلة الأخيرة من الحرب التي جرت بين الشمال والجنوب والتي حُرِّض فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد قوات دفاع جنوب السودان التي تدعمها الخرطوم. ويرى البعض أن الصراع الحالي هو استمرار لتلك الحرب، ومحاولة تقوم بها الخرطوم من أجل التراجع عن انفصال جنوب السودان. وبأي حال، يمكن فهم الحرب بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة على أنها نتيجة لثلاثة أمور، أولها: فشل وسطاء الإيقاد وداعميهم في تقدير مدى سوء إعداد الحركة الشعبية لتحرير السودان في تولي مسؤوليات الحكم، وثانيها: حجم النزاعات بين سكان جنوب السودان وأهمية قوات دفاع جنوب السودان في قيادة الحملة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأخيراً: فشل الحركة الشعبية لتحرير السودان في خلق روح الوطنية التي تلغي الهويات القبلية في البلاد.

وصبت الإيقاد معظم تركيزها على التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة بين نخبة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن معظم مؤيدي الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة تبنوا الكفاح المسلح بسبب شعورهم بالمرارة ورغبتهم بالانتقام غداة عمليات القتل التي جرت في جوبا. والواقع، أن حل المشاكل يجب أن يتضمن إصلاح كامل لمؤسسات الحكم التي عانت مطولاً من الأزمات قبل اندلاع الأعمال القتالية في كانون الأول ٢٠١٣. وغالباً لن تكون محاولة العودة إلى الوضع القائم قبل اندلاع الصراع ممكنة.

وساعد الانتشار السريع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية واستخدام المتمرددين السودانيين على إنقاذ الحكومة من الاحتلال في أيام الحرب الأولى التي اتسمت بالاضطراب، حيث كانت الأراضي والمدن تنتقل بسرعة من طرف لطرف. وبعد هذا الانفجار، التفتت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة إلى تطوير هياكل عسكرية وسياسية رسمية، وكسب الشرعية الدولية، وصياغة المواقف التفاوضية، وتأسيس مؤسسات الحكم، واحتضان المجتمعات العرقية الأخرى، وعسكرياً، التوصل إلى إمدادات موثوق بها من الخدمات اللوجستية. هذا التحول من الاهتمامات العسكرية إلى السياسية قد أظهر التناقض الموجود داخل التنظيم. ومن أهم التناقضات هي التناقضات بين النخبة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان وضباط قوات دفاع جنوب السودان الذين يهيمنون على

جيش الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. وفي حال لم تطور هذه المجموعات وسائلاً للعمل معاً وليس للتعايش معاً فحسب، فمن الممكن أن ينهار التنظيم، الأمر الذي قد يكون موضع ترحيب بالنسبة إلى أعداء الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، ولكن من شأنه أن يسبب الفوضى والعنف وأن يصعب من إيجاد حل الصراع، وقد يستغرق وقتاً طويلاً، ويثير مطالب النوير في الانفصال، ويجعل مناطقاً واسعة من جنوب السودان غير قابلة للحكم، كما قد يشجع على المزيد من التدخل الإقليمي في البلاد. ولذا يتحتم على القيادة أن تضمن وحدة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وعلى صناع السلام أن ينظموا عملية تتناول مطالب الشعب في جنوب السودان، وليس نخبته فحسب، وأن يضمنوا الالتزام ببروتوكل مشاكوس التابع لاتفاق السلام الشامل من أجل تحقيق التحول الديمقراطي.

ثالث عشر: ملاحظات إضافية

وصلت المعركة الطويلة بين الضباط المعارضين والدكتور رياك مشار إلى مرحلة جديدة في ٢٠ حزيران ٢٠١٥، عندما وقع سايمون غاتويتش رسالة إلى الرئيس السوداني يطلب من خلالها أسلحة، حيث أن الأسلحة المقدمة تتجاوز تعبان دينق وتتجه مباشرة إلى الميدان، وذكر أيضاً بالرسالة أنه عازم على إرسال غابرييل تانغ لإجراء الترتيبات اللازمة. وكشف تسرب الرسالة عن النزاع الدائر لفترة طويلة في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة (حيث أن الرسالة كُتِبت باسم قديت، وقاروث، وتانغ) وعن دعم الخرطوم للمتمردين.

والتقى كبير مفاوضي الإيقاد، سيوم ميسفين بهؤلاء الضباط وبشول قاكاه، حيث كرر الضباط شكاويهم، فطلب إليهم سيوم أن يقدموا رسالة رسمية بذلك، فكتب سايمون بأن رياك وسالفا "غير قابلان للبيع إلى الشعب في جنوب السودان" [بسبب] أن الشعب في جنوب السودان يعتبرهما رمزاً للكراهية والانقسام والقيادة الفاشلة" (رئيس هيئة الأركان في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٠١٥). كما رفض سايمون أيضاً عملية أروشا لإعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقال بأن محادثات السلام يجب ألا تُستأنف قبل أن تصدر لجنة الاتحاد الإفريقي تقريرها.

وظهر رد رياك من خلال دعمه للمصالحة بالرغم من ادعائه أن أولئك الضباط يلتقون سراً بالجيش الشعبي لتحرير السودان وبعملاء المخابرات لدى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بغرض مناقشة الدعم العسكري، وأنهم كانوا يتلقون تمويلاً من حكومة جمهورية جنوب السودان. ولكن أسلوب رياك التصالحي انتهى بعد أن ألقى قاروث كلمة في إحدى الكنائس في غامبيلا، قال فيها أنه لم يعد ينظر إلى رياك كقائد له. وافترض رياك أن النوير سيقفون إلى جانبه في قتاله مع هؤلاء الضباط، وأن سايمون غاتويتش، وتحت ضغط زميله لو، وبعزله عسكرياً في باجاك، سوف لن يدعمهم، فأعفى رياك قاروث وقديت من قيادتهما في ٢١ تموز، وعين جيمس كوانغ مسؤولاً عن العمليات في هيئة الأركان، وأخذ على عاتقه مسؤولية الخدمات اللوجستية. ووُضِع قاروث وقديت تحت تبعية فضفاضة للشرطة الفيدرالية الإثيوبية، ولكن قديت فر إلى الخرطوم خوفاً من اعتقاله. وسرعان ما ظهر أن اللواء الجيكاني قاتويك بوش، والذي كان في السابق مقرباً من سالفا، وهو شقيق حاكم أعالي النيل، سايمون كون الذي كان قد انشق من منصبه

في جهاز الاستخبارات التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في واو، ومعه اللواء ماليث قاتلاوك، وهو من قبيلة اللو، واللواء تشاول قاتاه قد وقفوا إلى جانب قديت وقاثوث. ومنذ ذلك الحين والادعاءات والادعاءات المضادة حول ولاء ضباط الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة مستمرة.

وفي ٢٤ تموز قدمت الإيقاد للطرفين المتحاربين "اتفاق تسوية" ونصحتهما بالبدء بالمفاوضات في ٥ آب وبإتمامها قبل ١٦ آب. وكان الاتفاق مفاجئاً لسببين، أولهما، أنه كاد أن يتضمن ذات الأحكام التي كانت قد رفضتها حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في شهر آذار، وثانيهما، أنه تضمن المعتقلين السابقين (باستثناء أوياي دينق وماجاك داقوت)، على الرغم من أنهم كانوا قد عادوا إلى جوبا وعاد باقان أموم إلى منصبه كأمين عام للحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفي الواقع، وفي شهر آذار سربت حركة تحرير شعب جنوب السودان المعارضة الأحكام والمبررات الرئيسية لاتفاق الإيقاد حول حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وقد انتقد رياك هذه الأحكام والمبررات مطولاً، وكرر أنه لن يوقع على أي اتفاق قبل أن تصدر لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الإفريقي تقريرها. وفي تلك الأثناء، قدم مجلس السلم والأمن نسخ عن التقرير إلى رؤساء الولايات ورياك، وقدم معها طلب محمود ممداني المنفصل، وشكَّل لجنة مكونة من سبعة أعضاء، من ضمنها أوغندا، من أجل تقديم توصياتهم وتقديم تقريرهم قبل نهاية شهر آب. وبالمثل، هاجم رياك الاتفاق كونه لم يركز على الفيدرالية بما يكفي، ولم يدع إلى وقف إطلاق النار في الولايات الغير تابعة لأعالي النيل الكبرى، ولم ينص على نزع سلاح القوات في عواصم الولايات واحتوائها، كما أنه لا يمكن توحيد القوات المسلحة بغضون ثماني عشر شهراً كما عُرِض (مشار، ٢٠١٥). كما قال أنه لا يمكن قبول وقف إطلاق النار قبل انسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والمجموعات المتمردة. وعلاوة على ذلك، اعترض رياك على صيغة تقاسم السلطة التي تركت للحكومة السيطرة الكاملة على ولايتي الاستوائية الكبرى وبحر الغزال الكبرى. فتوقيع اتفاقيات كهذه لتقاسم السلطة من شأنه الحد من رياك لكونه زعيماً قبلياً، وتقويض آماله في الفوز في الانتخابات الرئاسية في نهاية المرحلة الانتقالية. والأهم من ذلك، أنه بعد أن قال رياك في السابق أنه قد يعمل مع سالفا، قال الآن أن الحكومة قد فقدت شرعيتها بتمديدها ولاية سالفا، وبعمليات القتل التي ارتكبتها في جوبا. وأخيراً، اعترض رياك على مشاركة المعتقلين السابقين في المفاوضات. ولكن أنصاره النوير رحبوا بتخصيص الأيقاد حصة نسبتها ٥٣٪ في حكومة أعالي النيل

الكبرى. ورياك وأنصاره أيدوا بشدة لجنة الرصد والتقييم لضمان إشراف المجتمع الدولي – وبدرجة كبيرة الاتحاد الإفريقي – على أحكام الاتفاق وضمان تنفيذها بالوقت المناسب.

وما جعل حاجة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة إلى اتخاذ القرار بشأن اتفاق التسوية أكثر تعقيداً، كان الانقسامات الداخلية المتنامية، التي امتدت إلى شعبة مجلس شيوخ النوير الذي يرأسه غابرييل يول، والذي يتضمن غابرييل تشانسون، ومايكل ماريو، وتيموي توت، وسارة نياناث يانغ. ففي ٣٠ تموز، عقد مجلس الشيوخ النوير اجتماعاً مكثفاً مع رياك استمر لعشرة ساعات، ولكن رياك لم يوافق على إنهاء هيمنته الفردية على الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، أو استعادة الضباط أو تركهم يحضرون تشاورات إتفاق الإيقاد في باجاك، فقط لإعادة قبول التسوية التي تُفسَّر على ترحيبه بعودة الضباط إلى الحزب، وليس تغييراً لمواقفه.

وبدأت مشاورات باجاك في ٢ آب وبمشاركة ١٢٠ مندوب اختارهم رياك. وهاجم رياك الاتفاق، ودعمته بذلك أنجلينا، وتبعهما القليل باستثناء بعض الاستوائيين بقيادة اللواء مارتن كيني. ولكن هناك سبب وجيه للشك بعدم مصداقية رياك في معارضته للحكومة، وبأن هذه المعارضة كانت مخططة ومصممة لتحسين الموقف التفاوضي للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة مع الحكومة. ووافقت الأغلبية العظمى من الحضور على الاتفاق، بالرغم من أنهم مرروا القرارات التي تدعو إلى تمثيل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في الولايات الغير تابعة لأعالي النيل الكبرى السبعة بنسبة ٣٣٪، ومرروا أيضاً القرارات التي تنص على دمج الجيش بفترة زمنية مقدارها ٣٠ شهر، وكذلك وافقوا على الأحكام التي تعزز من التزام الاتفاق بالفيدرالية. ولكن لم يكن وضع التعديلات واضحاً، ولكن معظم الحاضرين الذين أجرى المؤلف معهم مقابلات قالوا بأنهم كانوا سيقبلون بالاتفاق حتى وإن لم يصادَق على التعديلات خلال المفاوضات. وليس مفهوماً كيف قبل الحاضرون أن يقود سالفا الحكومة الانتقالية بعد أن كانت مسألة إزالة سالفا محور معارضتهم منذ بداية الصراع. وعلى الرغم من أن رياك قال أنه يوافق سالفا الرأي في أنه لا ينبغي الاعتراف بالمعتقلين السابقين، كما ورد في رسالة إلى هايل ماريام، ولكن تعبان كان يؤمن بخلاف ذلك، فشارك المعتقلون السابقون بالمفاوضات.

وفي أوائل شهر آب، قبلت قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة الاتفاق ذاته الذي كانت قد رفضته قبل أربعة شهور، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الروح المعنوية الناتجة عن الانقسامات في صفوفها العسكرية والسياسية، والخسائر الفادحة التي لحقت بها في ولاية الوحدة، والافتقار إلى

السلاح، وعدم حشد أكثر من الحد الأدنى من الدعم في الولايات الغير تابعة لأعالي النيل الكبرى. فقبول الاتفاق لم يكن بسبب الأحكام الواردة فيه، أو بسبب الجهود الديبلوماسية الدولية، أو تحت ضغط من الرئيس البشير، أو بسبب التهديد بخطة وهمية بديلة في حال رفض المتحاربون الاتفاقية، وكل تلك القضايا كانت مطروحة. ومع أن رياك قال بأن حكومة جمهورية جنوب السودان سترفض الاتفاق وأن الحرب ستستمر – وقد وافقه هذا الرأي معظم المراقبين في ذلك الوقت – وكان هناك قليل من الشكوك حول التزام رياك بالتسوية التفاوضية بشأن الصراع، هذا الأسلوب جعل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة سريعة التأثر بتغيير مواقف المجتمع الدولي وحكومة جمهورية جنوب السودان.

وفي ٧ آب، أعفى رياك غابرييل شانقزون وتيموثي توت من قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة. واستمر السياسيون المنشقون الذين مقرهم في نيفاشا (ومن بينهم النويري الأمريكي الذي نادى لوقت طويل من أجل استقلال النوير ديفيد دي شاند) والضباط المنشقون في الخرطوم في تأييد مطالبات النوير دولياً بالتوافق، إلا أنهم كانوا منشغلين في تشكيل تنظيماتهم السياسية والعسكرية المنفصلة.

وتقديراً لاحتمال أن يوقع رياك والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة اتفاق التسوية، وأن تمتنع الحكومة عن توقيعه وتتسبب في إدانة المجتمع الدولي لها، دعا الرئيس موسيفيني رئيس الوزراء هايل ماريام، والرئيس كينياتا، ووزير الخارجية السوداني ابراهيم غندور إلى كامبالا في ١١ آب، حيث حاول أن يجعل الاتفاق أكثر مواءمة للحكومة ولأوغندا. فطالب بتمديد المهلة المحددة التي تنتهي ب ١٧ آب، وبعدم تقاسم السلطة في ولايات أعالي النيل الكبرى، وبتوزيع السلطة على المستوى التنفيذي على أساس ٥٣٪ للحكومة، و٣٣٪ للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة، وعدم نزع السلاح في جوبا وفي العواصم الإقليمية، وأن تتحمل الدول التي تسمى "بدول خط الجبهة" وهي إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا مسؤولية الترتيبات الأمنية ودمج القوات، وأن تكتمل تلك الأمور في غضون ثلاثة أشهر. ولن يرضى السودان باقتراح كهذا، ولكن يبدو أن إثيوبيا وكينيا قد وافقتا عليه مبدأيا. ورداً على ذلك، دعا رياك تابعيه إلى اجتماع في ١٤ آب وقال لهم أن الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة لا يمكنها أن تقبل عروض موسيفيني، ولا أن تقبل للحزب أن يتعرض للإدانة وللعزلة الدولية. ولكن وراء الكواليس، كانت مخططات موسيفيني تتعرض لعوائق، ولذلك، عُرِضت أمام الطرفين المتحاربين تسوية ثالثة.

وفي هذا المشروع تكون نسبة التمثيل ٤٠/٤٦ في ولايات أعالي النيل الكبرى لمصلحة الحكومة، وتختار الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة حاكمي أعالي النيل والوحدة وتحصل على نسبة تمثيل ١٥٪ في الولايات السبعة الأخرى، في حين يضمن المعتقلون السابقون نسبة تمثيل ٧٪ على مستوى الولاية والوطن. وكسب رياك تمثيله الرمزي المطلوب في الولايات الغير تابعة لأعالي النيل الكبرى، ولكن تم إنقاص تمثيل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في أعالي النيل الكبرى، كما خسرت الحركة جونقلي، الأمر الذي سرعان ما أصبح مصدر قلق كبير بالنسبة للسكان اللو النوير الذين يتمتعون بنفوذ كبير. ومع ذلك، بدا الأمر وكأن الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة ستوافق على الاتفاق وأن الحكومة سترفضه.

ولدهشة المتحاربين، استطاع الرئيس البشير في اللحظة الأخيرة أن يدرج حكماً إضافياً في الاتفاق، حيث دعا من خلال ذلك الحكم إلى "نزع سلاح الجبهة الثورية السودانية وترحيلهم من قبل الجهات الفاعلة في الولاية التي كانت داعمة قبل الفترة الانتقالية." وأوضح هذا الحكم الإضافي التحديات التي قد تواجه الاتفاق، وأوضح الدبلوماسيون السودانيون أنهم عازمون على الضغط من أجل تنفيذ ذلك الحكم. واستمر فشل اتفاق السلام الشامل في مطاردة جهود صناع السلام.

وكان سالفا خائفاً من أن يتم اعتقاله ومن الضغوطات التي قد تُمارس عليه لكي يوقع، لذا لم يحضر إلى أديس أبابا في ١٣ آب للتفاوض مع رياك كما طلبت الإيقاد، وكذلك لم يحضر بعد ذلك بيومين قمة الإيقاد لرؤساء الدول إلا بعد أن أصر عليه موسيفيني.

ومع اقتراب الموعد النهائي الذي وافق ١٧ آب، كان الرأي العام أن الاتفاق لن يتم، وما أكد ذلك الاستنتاج أن الحكومة كانت تنظم مظاهرات معادية للسلام في جنوب السودان، وكان التلفزيون الوطني يبث دون توقف تغطية لمنتقدي الاتفاق. ولكن ما أثار دهشة الجميع أنه، وقبل منتصف ليل ١٦ آب، وافق رياك وسالفا على الخطوط العريضة للاتفاق، وتقرر أن يكون حفل التوقيع الرسمي في الصباح. وبحلول الصباح، كانت معارضة الاتفاق في حكومة جمهورية جنوب السودان قد ترسخت، وبحلول العصر عاد سالفا إلى جوبا بعد أن وعد بأن يعود إلى أديس أبابا لتوقيع الاتفاق خلال خمسة عشر يوماً، وإن بدا ذلك مستبعداً. وأفضل ما استطاع الوسطاء انتشاله من تلك القضية هو اتفاق بين الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة والمعتقلين السابقين الذين لم يكن لديهم قوات مسلحة، وكل ما كان لديهم عدد قليل من الأنصار، والقليل من المبررات لكي يشاركوا بالمفاوضات.

ومع ذلك، اعتبرت قيادة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة أن الاتفاق حقق نجاحاً لمجرد أن تنظيمهم لم يتحطم ولأنهم يستطيعون أن يتطلعوا إلى المجتمع الدولي وهو يستخدم سلطته في التأثير على حكومة جمهورية جنوب السودان حين رُحِّب برياك كصانع للسلام. ولكن لم يُنظَر بالتعديلات التي وضعوها، كما أنه بمنحهم خمسين مقعد في المجلس الوطني أصبحوا يشكلون أقلية واضحة، ولم يكن لديهم تمثيل في مجلس الأقاليم، ومكاسبهم القليلة لا يمكن أن تبرر الخسائر الفادحة في الأرواح والدمار الذي حل خلال الأشهر العشرين المنصرمة.

ومن المثبت أن أكبر نقاط ضعف الاتفاق عدم تناوله للمطالب الشعبية للنوير في إزالة سالفا وإنهاء هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان على البلاد. وتلك القضايا ركز عليها الضباط والسياسيون المنشقون في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة عند إدانتهم لما اعتبروه "اتفاق استسلام". وسرعان ما أصبحت خسارة منصب حاكم جونقلي واستحواذ الحكومة عليه، سهم كبيرعلى دروع المنشقين.

ودعا سالفا الإيقاد وشخصيات بارزة أخرى إلى جوبا في ٢٦ آب ليشهدوا على توقيعه على الاتفاق. ولكنه على الفور أثار الشكوك حول التزامه بالاتفاق عندما أصدر بياناً مفصلاً من الاعتراضات، وأوضح أن توقيعه على الاتفاق كان بالإكراه. فخشيث الولايات المتحدة من أن تحاول الحكومة أن تتهرب من التزاماتها، لذا أعلنت أنها تسعى للحصول على موافقة مجلس الأمن في الأمم المتحدة بشأن تشريع مجموعة من العقوبات، ولكن روسيا وأنغولا عارضتا على ذلك. وفي تلك الأثناء، تزامن توقيع اتفاق السلام واتفاق الوقف الدائم للأعمال العدائية مع تصعيد القتال على طول النيل، وادعى الضباط والسياسيون المنشقون في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة والذين يعملون تحت تسميات جديدة " القوات المسلحة لجنوب السودان" ثم "الجبهة الديمقراطية الفدرالية" أن أولئك من يقاتلون القوات الحكومية هم متوائمون معهم.

و كما حدث عند توقيع اتفاق السلام الشامل، اعترف مؤيدو الاتفاق بنقاط ضعفه، وادعوا بأن توقيعه يمثل خطوة أولى مهمة. وبأي حال، إذا لم يخرج الاتفاق بالكامل عن المسار، فيمكن التنبؤ بأن المجتمع الدولي سيكرس معظم طاقاته في محاولة إبقائه على المسار الصحيح. ولكن ما كان المجتمع الدولي يحاول إبقاءه على المسار، هو اتفاق يُعاد فيه السياسيون ذاتهم إلى السلطة، الأمر الذي أثبت مجدداً أن الطريق إلى السلطة في السودان وجنوب السودان كان من خلال الحرب وما تبعها من الشرعية التي منحها صناع السلام الدوليون.

وكما كان الحال عند توقيع اتفاق السلام الشامل، قدم اتفاق التسوية للحركة الشعبية لتحرير السودان موقعاً مهيمناً في الحكومة، وأكد مجدداً على أن جنوب السودان دولة ذات حزب واحد. ويبدو أن مستقبل اتفاق الإيقاد لتسوية السلام، ومستقبل جنوب السودان لن يكونا إيجابيين إذا لم يحدث إعادة هيكلة كاملة للدولة ولم يُلتَزم بالتحول الديمقرطي- الأمران اللذان يبدوان مستبعدان.

الحواشي

١ هذه الورقة تلتزم عموماً بالاتفاقية بين السودان وجنوب السودان والتي تتناول الإشارة إلى الشخصيات من خلال أسمائهم الأولى (مع مراعاة الاستثناءات).
٢ مقابلة مع اللواء بيتر قديت واللواء قاروث قاتوث، أديس أبابا، ٣ حزيران ٢٠١٥.
٣ مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء بيتر قديت، باجاك، ٩ كانون الأول ٢٠١٤.
٤ مقابلات أجراها المؤلف مع مقاتلي الجيش الأبيض الذين يحملون شهادات جامعية، غامبيلا، إثيوبيا، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٤.
٥ مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء غابرييل تانق، أديس أبابا، ١٤ حزيران ٢٠١٥.
٦ مقابلة أجراها المؤلف مع رياك مشار، أديس أبابا، ٩ حزيران ٢٠١٥.
٧ مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء مارتن كينيي، أديس أبابا، ١٠ حزيران ٢٠١٥.
٨ مقابلة أجراها المؤلف مع رياك مشار، ٩ حزيران ٢٠١٤.
٩ مقابلة أجراها المؤلف مع رياك مشار، أديس أبابا، ٩ حزيران ٢٠١٤.
١٠ مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء غابرييل تانق، باجاك، ١٢ كانون الأول ٢٠١٤.
١١ مقابلة أجراها المؤلف مع إيزيكيل لول، أديس أبابا، ٢ حزيران ٢٠١٥.
١٢ مقابلة أجراها المؤلف مع تعبان دينق، أديس أبابا، ٩ حزيران ٢٠١٥.
١٣ مقابلة أجراها المؤلف مع رياك مشار، أديس أبابا، ٩ حزيران ٢٠١٥.
١٤ مقابلة أجراها المؤلف مع جون لوك، عضو وفد المعتقلين السياسيين السابقين، أديس أبابا، ١٠ حزيران ٢٠١٥.
١٥ مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء بيتر قديت، أديس أبابا، ٤ حزيران ٢٠١٥.
١٦ مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء قاروث قاتكوث، ١٣ حزيران ٢٠١٥، أديس أبابا.
١٧ مقابلة أجراها المؤلف مع يين ثيانق من منتدى جنوب السودان الديمقراطي، ١٦ حزيران ٢٠١٥، أديس أبابا.
١٨ مقابلة أجراها المؤلف مع اللواء قاروث قاتكوث، ١٣ حزيران ٢٠١٥، أديس أبابا.
١٩ كما شهد المؤلف، ١٠ كانون الأول ٢٠١٤.
٢٠ مقابلة أجراها المؤلف مع أقنر روال، حاكم ولاية لول، أديس ابابا، ٢ حزيران ٢٠١٥.
٢١ دعا موسيفيني الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة في ٢٩ آب ٢٠١٥، ولكن رياك لم يحضر (سودان تريبيون، ٢٠١٥ إي).

قائمة المراجع

AU PSC (African Union Peace and Security Council). 2015a. Press Statement. Addis Ababa: AU PSC. PSC/PR/BR.(DX). 22 May.

—. 2015b. Communiqué of the 515th Meeting of the Peace and Security Council of the African Union at the Level of Heads of State and Government on South Sudan. Johannesburg: AU PSC. 13 June.

Guardian. 2015. 'South Sudan on the Verge of Economic Collapse as Famine Fears Resurface.' 22 May.

GRSS (Government of the Republic of South Sudan) and SPLM/A-IO (Sudan People's Liberation Movement/Army-in Opposition). 2014. 'Agreement on Cessation of Hostilities Between the Government of the Republic of South Sudan (GRSS) and the Sudan People's Liberation Army/Movement in Opposition (SPLA/M-IO).' Addis Ababa. 23 January.

ICG (International Crisis Group). 2002. 'China's New Courtship in South Sudan.' Africa Report No. 186. 4 April.

—. 2014. 'South Sudan: A Civil War by Any Other Name.' Africa Report No. 217. 10 April.

Macher, Riek. 2015. 'Failures of IGAD Plus Proposed Agreement.' 11 June.

Salva Kiir Mayardit, Riek Macher Teny, and Deng Alor Kuol. 2015. 'Agreement on the Reunification of the SPLM.' Arusha. 21 January.

McCormick, Ty. 2015. 'Kenya Wades into the South Sudan Morass.' *Foreign Policy*. 1 June.

Small Arms Survey. 2014. 'The SPLM-in-Opposition.' HSBA Facts and Figures report. Geneva: Small Arms Survey.

SPLA (Sudan People's Liberation Army) Chief of General Staffs. 2015. Statement. 7 July.

— and SSDF (South Sudan Defence Forces). 2006. Juba Declaration on Unity and Integration between the Sudan People's Liberation Army and the South Sudan Defence Forces. 8 January.

SPLM (Sudan People's Liberation Movement) General Headquarters. 2014a. 'SPLM/SPLA Consultative Conference April 15th–18th 2014 Under the Theme: "Towards Consolidating Democratic Transformation, Good Governance and Transparency to Achieve Peace, Freedom, Unity, and Prosperity"'. Nasir, Upper Nile state. 18 April.

—. 2014b. 'Communiqué'. 12 December. Pagak, Upper Nile state.

—. 2015. 'SPLM Leaders (FPD) Dispatch a Five Member Team to Juba.' 1 June.

SPLM/A Chairman and Commander-in-Chief. 2014a. 'Establishment of General Staff Command for SPLA.' 21 December.

—. 2014b. 'Establishment of Twenty-One States in South Sudan.' OCC/FSG/PK/01/001. 21 December.

—. 2015. 'Resolutions of the Pagak SPLM/SPLA Leadership Conference.' Pagak. 19–23 April.

SPLM/A Upper Nile Military Governor's Office. 2014. 'Resolutions by the Upper Nile Peace and Consultative Meeting.' Pagak, Upper Nile state. 28 November.

Sudan Tribune. 2015a. 'South Sudan's Warring Parties Vow to Observe Truce and Reach Peace Deal.' 13 January.

—. 2015b. 'S. Sudan Rebels Accuse Government of Supporting Ethiopian Rebels.' 19 March.

—. 2015c. 'Uganda Parliament Urges to Withdraw Troops from South Sudan.' 27 May.
—. 2015d. 'SPLM-IO Equatorian Caucus Call for the Suspension of Deputy Chairman Alfred Ladu Gore.' 21 June.
—. 2015e. 'Ugandan President Museveni Meets Machar's Delegation in Kampala.' 31 August.
Tesfa News. 2015. 'S. Sudan Calls on Region to Save Economy from Collapse.' 3 May.
Upper Nile Times. 2015. 'Draft Report: AU Commission of Inquiry on South Sudan (document).' 7 March.
Young, John. 2006. 'The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration.' HSBA Working Paper 1. Geneva: Small Arms Survey.
—. 2007. 'The White Army: An Introduction and Overview.' HSBA Working Paper 5. Geneva: Small Arms Survey.
—. 2012. *The Fate of Sudan: Origins and Consequences of a Flawed Peace Process. London: Zed Books.*

نبذة عن المؤلف

جون يانغ وهو كندي يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية . عمل في القرن الإفريقي منذ العام ١٩٨٦ كمعلم، وصحفي، ومراقب السلام، ومستشار، وأكاديمي. وقد نشر كتابين، ثورة الفلاحين في إثيوبيا: الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١ (مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٧) ومصير السودان: أسباب ونتائج عملية السلام الفاسدة (زيد، ٢٠١٢). كما له العديد من المقالات حول الصراعات الإقليمية، وعمليات السلام، والحكامة.

شكر وتقدير

يود المؤلف أن يعبر عن امتنانه لبول قاتكوث، المتحدث السابق باسم قوات دفاع جنوب السودان، والعضو في برلمان حكومة جمهورية جنوب السودان لما قدمه من مساعدة.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مركز عالمي للتميز مهمته خلق المعرفة بحيادية وبالاستناد إلى الأدلة والسياسات ذات الصلة، حول كل نواحي الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويمثل المسح بالنسبة إلى الحكومات وصناع السياسات والباحثين وغيرهم من أصحاب المصلحة مصدراً دولياً رئيسياً للخبرات والمعلومات والتحليلات حول قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويقع المسح في معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية في جنيف، سويسرا.

وقد تأسس مسح الأسلحة الصغيرة في العام ١٩٩٩، ويعمل بدعم من وزارة الخارجية السويسرية ومساهمات حكومات كل من أستراليا وبلجيكا والدنمارك وفنلندة وفرنسا وألمانيا وهولندا ونيوزلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما كان المركز قد تلقى شاكراً فيما مضى دعماً من حكومات كل من كندا وإسبانيا والسويد بالإضافة إلى العديد من المؤسسات والهيئات ضمن نظام الأمم المتحدة.

ويعمل في المسح موظفون دوليون من ذوي الخبرات في مجالات الدراسات الأمنية، والعلوم السياسية، والقانون، والاقتصاد، والدراسات التنموية، وعلم الاجتماع، وعلم الإجرام. كما يتعاون المركز مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمؤسسات الغير حكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة

معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International And Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène – Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +

فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +

البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد زمنيّاً لسنوات عديدة، تحت إدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة البحثي المستقل التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية. وتم تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في تعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الشريكة غير الحكومية. ومن خلال الإنتاج والنشر النشطين للبحوث الميدانية المناسبة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية للحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لعمليات تجميع الأسلحة من المدنيين، إلى جانب إصلاح قطاع الأمن والتدخلات الموجهة لمكافحة تسريب الأسلحة عبر السودان. ويقدم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة إنعدام الأمن.

ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري أوراق عمل مصممة بحيث تقدم تحليلاً عميقاً حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وفي المناطق الواقعة على طول حدوده. كما يقدم أيضاً موجزاً لكل عدد يحتوي على المعلومات الأساسية بصيغة سهلة القراءة، وفي الوقت المناسب. وورقة العمل والموجز كلاهما متوفران باللغتين العربية والإنكليزية على: www.smallarmssurveysudan.org

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأمريكي للسلام. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالميين، التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا، ومن وزارة الخارجية الهولندية، ومن الصندوق المعني بمنع الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة فضلاً عن المجموعة الدنماركية المعنية بإزالة الألغام وصندوق المنح الوطنية من أجل الديموقراطية. ويتلقى مشروع مسح الاسلحة الصغيرة دعماً إضافياً من سويسرا، والذي لولاه لما تم الإضطلاع بمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو فعال.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بكريستوفر كارلسون Khristopher Carlson، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الإلكتروني: khristopher.carlson@smallarmssurvey.org

الموقع الالكتروني: http:// www.smallarmssurveysudan.org

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة حول مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

ملخصات الأعداد

العدد ١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات في جنوب السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، (الإصدار الثاني)، شباط/فبراير ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار دبلوماسية الآجال الأخيرة بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أيار/مايو ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، آذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢ ، آب/أغسطس٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
اللا موقف، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، أيار/مايو ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، نيسان/ابريل ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، أيار/مايو ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، نيسان/ابريل ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفّق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد : تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد٢١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
البندول يتأرجح: صعود وهبوط المليشيات المتمردة في جنوب السودان

العدد ٢٣: تموز/يوليو ٢٠١٤
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

أوراق العمل

العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات الدفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، شباط/فبراير ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، آيار/مايو ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، آيار/مايو ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، آيار/مايو ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماريكه شوميروس

العدد ٩، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والاستهداف بالأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، نيسان/ابريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و(دارفرة) تشاد: أساطير وحقائق
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، حزيران/يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماريكه شوميروس

العدد ١٤، تموز/يوليو ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: وجهات نظر حول العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
نزاع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات النازحين في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم مليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، نيسان/ابريل ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، حزيران/يونيو ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة الدمج في جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، شباط/فبراير ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم رايان نيكولز

العدد ٢٥، آذار/مارس ٢٠١١
نبذ المتمرّدين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، حزيران/يونيو ٢٠١١
تأسيس حقائق على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، حزيران/يونيو ٢٠١٢
مهمّة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى شباط/ فبراير ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، تموز/يوليو ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، نيسان/ابريل ٢٠١٣
حربٌ جديدة وأعداء قُدامَى: ديناميات الصّراع في جنوب كُرْدُفان
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، تموز/يوليو ٢٠١٣
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلاوديو غراميزي

العدد ٣٢، آيار/مايو ٢٠١٤
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

العدد ٣٣، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
الجبهة الثورية السودانية: تقديم ونظرة موجزة
بقلم أندرو ماك كاتشيون

العدد ٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
حدود مختلف حولها: توتر مستمر حول حدود السودان / جنوب السودان
بقلم جوشوا كرايز

العدد ٣٥، آذار/مارس ٢٠١٥
حقيقي لكنه هش: منطقة البيبور الإدارية الكبرى
بقلم كلاوديو توديسكوبي

العدد ٣٦، مايو/ أيار ٢٠١٥
التنمية المؤجلة: شرق السودان بعد إتفاق سلام شرق السودان،
من إعداد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

العدد ٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥
الخضوع للهجوم دون الإخضاع للرقابة؟ تسريب الأسلحة والذخيرة من قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان، ٢٠٠٢- ٢٠١٤، بقلم إريك بيرمان وميهيلا راكوفيتا

العدد ٣٨، آب ٢٠١٥
جبهتان، وحرب واحدة: نشوء الصراع في المنطقتين، ٢٠١٤- ٢٠١٥
بقلم بينياديتا دي أليسي

منشورات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

أوراق عرضية

١. إعادة التسليح في سيراليون: عام واحد بعد اتفاق لومي للسلام، بقلم إيريك بيرمان، كانون الأول ٢٠٠٠

٢. إزالة الأسلحة الصغيرة من المجتمع: استعراض برامج جمع الأسلحة وتدميرها، بقلم سامي فالتاس، وغلين مكدونالد، وكاميلا واسزينك، تموز ٢٠٠١

٣. الضوابط القانونية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جنوب شرق آسيا، بقلم كاثرين كرامار (مع منظمة اللاعنف الدولية بجنوب شرق آسيا)، تموز ٢٠١١

٤. تسليط الضوء على الصادرات من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة: سجل شفافية الولاية، بقلم ماريا هوغ، ومارتن لانغفادسلين، ولورا لومب، ونيك كارش (مع المبادرة النرويجية حول نقل الأسلحة الصغيرة (NISAT))، كانون الثاني ٢٠٠٢

٥. رصاصات طائشة: تأثير سوء استخدام الأسلحة الصغيرة في وسط أمريكا، بقلم ويليام غودنيك، مع روبرت موغا وكاميلا واسزينك، تشرين الثاني ٢٠٠٢

٦. السياسة من فوهة البندقية: انتشار الأسلحة الصغيرة والصراع في جمهورية جورجيا، بقلم سبيروس ديميترو، تشرين الثاني ٢٠٠٢

٧. وضع سياسة عامة عالمية: حالة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بقلم إدوارد لورنس ،راتشيل ستوهل، كانون الأول ٢٠٠٢

٨. الأسلحة الصغيرة في المحيط الهادئ، بقلم فيليب ألبيرز وكونور تويفورد، آذار ٢٠٠٣

٩. الطلب، والمخزونات، والضوابط الاجتماعية: الأسلحة الصغيرة في اليمن، بقلم ديريك ب. ميلر، أيار ٢٠٠٣

١٠. ما وراء الكلاشينكوف: إنتاج الأسلحة الصغيرة، وصادراتها، والمخزونات في روسيا الاتحادية، بقلم مكسيم بيادوشكين، مع ماريا هوغ وآنا ماتفيفا، آب ٢٠٠٣

١١. في ظل وقف إطلاق النار: تأثير توفر الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها في سريلنكا، بقلم كريس سميث، تشرين الأول ٢٠٠٣

١٢. الأسلحة الصغيرة في قيرغيزستان: الانتشار في مرحلة ما بعد الثورة، بقلم نيل مكفارلين وستينا تورجيسين، آذار ٢٠٠٧، ISBN 2-8288-0076-8، متوفر أيضاً باللغة القيرغيزستانية والروسية (وطُبع في البداية كقيرغيزستان: الأسلحة الصغيرة خارجة عن المألوف في آسيا الوسطى؟ بقلم نيل مكفارلين وستينا تورجيسن، شباط ٢٠٠٤)

١٣. انتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في شرق أوروبا ووسطها وجنوب شرقها، بقلم يديت كيس، تشرين الأول ٢٠١٤، ISBN 2-8288-0057-1

١٤. تأمين انتقال هايتي: استعراض إنعدام الأمن البشري واحتمالات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، بقلم روبرت موغا، تشرين الأول ٢٠٠٥، مُحَدَّثة، ISBN 2-8288-0066-0

١٥. بنادق كاتمة للصوت: وجهات النظر المحلية حول الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح في المجتمعات الريفية في الجزر الواقعة جنوب المحيط الهادئ، تحرير إميل لوبران وروبرت موغا، حزيران ٢٠٥٥، ISBN 2-8288-0064-4

١٦. خلف ستار من السرية: إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العسكرية في غرب أوروبا، بقلم رينهبلد ويداشر، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0065-2

١٧. الطريق إلى الاستقرار في طاجكستان: انخفاض انتشار الأسلحة الصغيرة والتحديات المتبقية، بقلم ستينا تورجسين، وكريستينا ويل، ونيل مكفارلين، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0067-9

١٨. يتطلب الانتباه: معالجة ديناميات الطلب على الأسلحة الصغيرة، بقلم ديفيد أتوود، وآن كاثرين غلاتز، وروبرت ميغا، كانون الثاني ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0069-5

١٩. الدليل إلى سوق الأسلحة الصغيرة في الولايات المتحدة، وصناعتها وتصديرها، ١٩٩٨– ٢٠٠٤، بقلم تامار غابيلنيك، وماريا هوغ، ولورا لومب، أيلول ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0071-7

٢٠. الأسلحة الصغيرة، والعنف المسلح، وانعدام الأمن في نيجيريا، دلتا النيجر في المنظار، بقلم جينيفر م. هازين مع جوناس هومير، كانون الأول ٢٠٠٧، ISBN 2-288-0090-3

٢١. الأزمة في كاراموجا: العنف المسلح وفشل عملية نزع السلاح في المنطقة الأكثر حرماناً في أوغندا، بقلم جيمس بيفان، حزيران ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0094-6

٢٢. الارتداد: مشكلة الذخائر الغير شرعية في كينيا في منطقة توركانا الشمالية ، بقلم جيمس بيفان، حزيران ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0098-9

٢٣. عصابات أمريكا الوسطى: الأسباب، والتكاليف، والغزو، بقلم دينيس رودجيرز، وروبرت موغا. وكريس ستيفينسون، أيار ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-13-7

٢٤. الأسلحة في موريتانيا وفي محيطها: الآثار الأمنية وطنياً وإقليمياً، بقلم ستيفاني بيزار مع آن كاثرين غلاتز، حزيران ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-35-9 (متوفر أيضاً باللغة الفرنسية)

٢٥. الشفافية مهمة: تقييم تقارير الدول بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠١– ٢٠٠٨، بقلم جاسنا لازاريفيك، حزيران ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-34-2

٢٦. مواجهة الدون: الاقتصاد السياسي لعنف العصابات في جامايكا، بقلم غليستير ليسلي، تشرين الثاني ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-38-0

٢٧. مخزونات أكثر أمناً: خبرات الممارسين في إدارة الأمن المادي والمخزونات (PSSM) برامج مساعدة، تحرير بنجامين مينغ، نيسان ٢٠١١، ISBN 978-2-940415-54-0

٢٨. تحليل التقارير الوطنية: تنفيذ برنامج الأمم المتحدة حول التصرف بالأسلحة الصغيرة وصك التعقب الدولي في العامين ٢٠٠٩– ٢٠١٠، بقلم سارة باكر، أيار ٢٠١١، ISBN 978-2-940415-55-7

٢٩. السماء زرقاء والسحب كثيفة: كازخستان والأسلحة الصغيرة، بقلم نيكولاس فلوركوين، ودورين أبين، وتاخمينا كاريموفا، أيار ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-5-2

٣٠. برنامج مراقبة تنفيذ العمل (المرحلة ١): تقييم التقدم المذكور، بقلم سارة باركر مع كاثرين غرين، آب ٢٠١٢، ISSBN 978-2-970016-2-3

٣١. الرقابة الداخلية: قواعد السلوك ضمن المجموعات المسلحة المتمردة، بقلم أوليفر بانغرتر، تشرين الثاني ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700816-8-5

٣٢. خلف المنحنى: التقنيات الجديدة، والتحديات الجديدة التي تواجه الرقابة، تحرير بنجامين كينغ وغلين مكدونالد، شباط ٢٠١٥، ISBN 978-2-940548-08-8

تقارير خاصة

١. الإنسانية تحت التهديد: أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الإنساني، بقلم روبرت موغا وإيريك برمان، بتكليف من المجموعة المرجعية حول الأسلحة الصغيرة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، تموز ٢٠٠١

٢. مدى توفر الأسلحة الصغيرة، والتجارة بها، وتأثيراتها في جمهورية الكونغو، بقلم سبيروس ديميريوس، وروبرت موغا، وأيان بيدل، بتكليف من منظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيسلن ٢٠٠٢

٣. كوسوفو والبندقية: تقييم أساس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كوسوفو، بقلم آنا خاكي ونيكولاس فلوركوين، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران ٢٠٠٣

٤. سلام هش: البنادق والأمن في مرحلة ما بعد الصراع في مقدونيا، بقلم سوزيت ر. غريلوت، وولف كريستيان بايز، وهانس ريسير، وشيلي أو. ستونيمان،، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك في النشر مركز بون الدولي للتحويل، SEESAC بلغراد، ومسح الأسلحة الصغيرة، حزيران ٢٠٠٤، ISBN 2-8288-0056-3

٥. تهريب الأسلحة في بابوا غينيا الجديدة: من الأسهم إلى الأسلحة الهجومية في المرتفعات الجنوبية، بقلم فيليب ألبير، حزيران ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0062-8

٦. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits بقلم إيريك بيرمان، تموز ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0073-3

٧. الأسلحة الصغيرة في بورندي: نزع سلاح السكان المدنيين في زمن السلم (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil)، بقلم ستيفاني بيزار ونيكولا فلوركوين، شارك في النشر ليغ أتيكا، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، آب ٢٠٠٧، ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453

٨. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo

بقلم روبيرت موغا ونيكولاس بوبليه، شارك بالنشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– جمهورية الكونغو، كانون الأول ٢٠٠٧، 2-8288-0089-X

٩. الأسلحة الصغيرة في ريو دي جينيرو: البنادق، وإعادة شرائها، وضحاياها، بقلم بابلو دريفوس، ولوي إدواردو غيديس، وبين ليسينغ، وأنطونيو رانغل باندييرا، وميرسيلو دي سوسا ناسكيمينتو، وباتريشيا سيلفيا ريفيرو، ودراسة أجراها مسح الأسلحة الصغيرة، وفيفا ريو، و ISER، كانون الأول ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0102-0

١٠. العنف المرتبط بالأسلحة النارية في موزمبيق، منشور مشترك بين وزارة الداخلية في موزمبيق، ومنظمة الصحة العالمية في موزمبيق، ومسح الأسلحة الصغيرة، حزيران ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-14-4

١١. إنتاج الأسلحة الصغيرة في البرازيل، الإنتاج، والتجارة، والحيازة، بقلم بابلو دريفوس، وبنجامين ليسينغ، ومارسيلو دي سوسا ناسكيمنتو، وجوليو سيزار بورسينا، منشور مشترك مع فيفا ريو، و ISER، أيلول ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-40-3

١٢. تقييم العنف المسلح في تيمور– ليتشي: التقرير التهائي، تحرير روبرت موغا وإيميل لوبيرن، تشرين الأول ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-43-4

١٣. الفوائض الكبيرة: مخزونات الأسلحة والذخائر في جنوب شرق أوروبا، بقلم بيير غوبينية، منشور مشترك مع النهج الإقليمي للحد من المخزونات، ومكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومسح الأسلحة الصغيرة، كانون الأول ٢٠١١، ISBN 978-2-9700771-2-1

١٤. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale

بقلم سافانا دي كيسير، منشور مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الوطنية لمكافحة انتشار والتداول الغير مشروع لأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وCôte d'Ivoire، ومسح الأسلحة الصغيرة، نيسان ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-6-9

١٥. القدرات والطاقات: استبيان حول البنية الأساسية لنزع السلاح في جنوب شرق أوروبا، بقلم بيير غوبينيه، منشور مشترك مع المنهج الإقليمي للحد من مخزنات الأسلحة، ومكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وسح الأسلحة الصغيرة، نيسان ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-7-6

١٦. مدى توفر الأسلحة الصغيرة والتصورات المتعلقة بالأمن في كينيا: تقييم، بقلم ماناسيه ويبوندي، وإليود نثيغا، وإليود كابو، وريان موراي، وآنا الفازي ديل فريت، منشور مشترك بين نقطة التركيز الوطنية الكينية على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من وزارة الخارجية الدنماركية، حزيران ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-8-3

١٧. توفير الأمن والأسلحة الصغيرة في كاراموجا، دراسة التصورات، بقلم كيس كينغما، وغرانك موهيريزا، وريان موراي، وماثياس نواك، ولليلو ثابا، منشور مشترك بين مجموعة إزالة الألغام الدنماركية ومسح الأسلحة الصغيرة، أيلول ٢٠١٢، ISBN 978-9700816-3-0

١٨. التكاليف والتبعات: انفجارات غير مقررة ونزع الأسلحة في جنوب شرق أوروبا، بقلم جاسنا لازاريفيك، منشور مشترك بين المنهج الإقليمي للحد من المخزونات، ومكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومسح الأسلحة الصغيرة، تشرين الثاني ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700816-7-8

١٩. وضع وسوم: الإبلاغ عن وسم الأسلحة النارية في منطقة المركز الإقليمي حول الأسلحة الصغيرة، بقلم جيمس بيفان وبينجامين كينغ، منشور مشترك بين المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى، والقرن الإفريقي والدول المجاورة، ومسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من مكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، نيسان ٢٠١٣، ISBN 978-2-9700856-1-4

٢٠. بحثاً عن الأمن الدائم: تقييم العنف المسلح في نيبال، بقلم ميهيلا راكوفيتا، وريان موراي، وسودهيندرا شارما، منشور مشترك بين محللين متعددي الاختصاصات، ومشروع تقييم العنف المسلح في نيبال التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من المعونة الأسترالية (AusAID)، أيار ٢٠١٣، ISBN 978-2-9700856-3-8

٢١. تحديد المصادر: الذخيرة ذات العيار الصغير في كوت ديفوار، بقلم هولجير أنديرز، منشور مشترك بين مسح الأسلحة الصغيرة ووحدة الرقابة المتكاملة على الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حزيران ٢٠١٤، ISBN 978-2-940548-02-6

سلسلة كتب

مسلحون وبلا هدف: المجموعات المسلحة، والبنادق، والأمن البشري في منطقة الإكواس، تحرير نيكولاس فلوركوين وإيريك بيرمان، أيار/مايو ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la region de la CEDEAO

تحرير نيكولاس فلوركوين وإيريك بيرمان، نُشِر بالاشتراك مع GRIP، آذار/مارس ٢٠٠٦، ISBN 2-87291-023-9

استهداف الذخيرة: تمهيد، تحرير ستيفاني بيزار وهولجير أنديرز، نُشِر بالاشتراك مع CICS، و GRIP، و SEESAC، وفيفا ريو، حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0072-5

لا ملجأ: أزمة عسكرة اللاجئين في إفريقيا، تحرير روبرت موغا، نُشِر بالاشتراك مع BICC، نُشِر من قبل دار Zed Books، تموز/يوليو ٢٠٠٦، ISBN 1-84277-789-0

فائض الذخيرة التقليدية: دليل مرجعي، تحرير جيمس بيفان، نُشِر بالاشتراك مع BICC، وFAS، و GRIP، و SEESAC، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0092-X

أدوات تتبع الذخيرة: بروتوكولات وإجراءات لتسجيل الذخائر من ذوات العيار الصغير، وضعها جيمس بيفان، حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0097-0

جمهورية إفريقيا الوسطى والأسلحة الصغيرة: صندوق البارود الإقليمي، بقلم إيريك برمان مع لويزا ن. لومبارد، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0103-9

الأمن وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع: التعامل مع المقاتلين في أعقاب الحرب، تحرير روبرت موغا، نشر من قبل روتليدج، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ISBN 978-0-415-46054-5

L 'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi

بقلم ستيفاني بيزارد وسافانا دي تيسير، نيسان/ابريل ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-12-0

انعدام الأمن هو أيضاً حرب: تقييم العنف المسلح في بوروندي، بقلم ستيفاني بيزارد وشافانا دي تيسير، نُشِر من قبل أمانة إعلان جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-20-5

سياسات تدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة: عملية نزع السلاح غير الواضحة، تحرير أرون كارب، نُشِر من قبل روتليدج، تموز/يوليو ٢٠٠٩، ISBN 978-0-415-49461-8

مستعدة وهادفة: المجموعات المسلحة وجهود الأمن البشري في الفلبين، بقلم سوليمان م. سانتوس، جونيور، وباز فيردادیس م. سانتوس، شارك بالنشر شبكة الجنوب– الجنوب لمشاركة المجموعات المسلحة غير الحكومية، نيسان/ابريل ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-29-8

السيطرة على الأسلحة الصغيرة: الدعم، والابتكار، وعلاقة ذلك بالبحث والسياسة، تحرير بيتر باتشلر وكاي مايمل كيندیل، نشر من قبل روتليدج. كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ISBN 978-0-415-85649-2